مقاعد الاهالي

ظـــلام

■ بقلم : تريز الريان

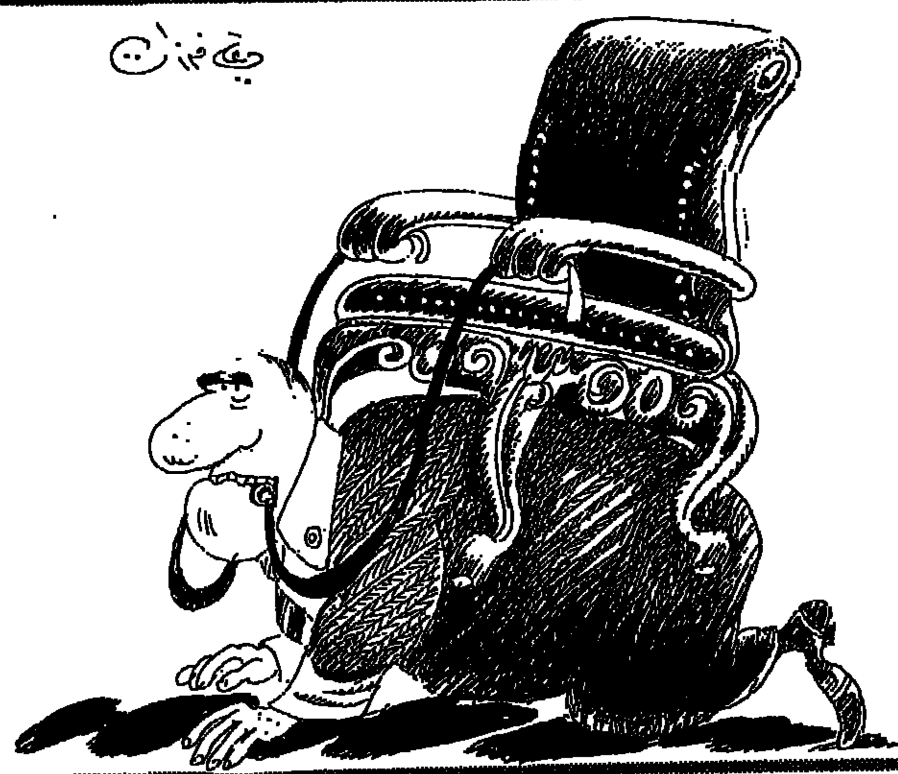
لا تتضح الرؤيا الا بعد ظلام والم ، والظلام دامس وفي كل شيء ويزيد ايامنا ظلاما وزراء الظل والصدفة والمناسبات ، مغرورون ، ضعفاء ومدعون ، لا يفهمون شيئا ويسخرون منا !!

ظلام ، ظلام ، ظلام

لا نريد ان نتحدث اكثر عن الماء - الان ما جرى ويجري كارثة حقيقية قيل الكثير وسيقال اكثر واكثر ، المهم الان معالجة المياه كي تصل لنا صالحة للشرب .المهم الان اعادة ثقة الناس بان المياه صالحة للاستهلاك البشري . والاهم الان المحاسبة الجادة الصارمة لاعضاء الحكومة المسؤولين عن هذه الكارثة والذين اثبتوا انه لا يهمهم المواطن ولا صحته ولا حتى سلامة عقله ، كيف يبقى هؤلاء وزراء ؟ وكيف سيستمر هؤلاء بالتحكم في مصائرنا ، وكيف وصلوا ؟ وهل تستطيع لجنة التحقيق التي شكلتها الحكومة الاجابة على هذه الاسئلة ؟ ما دامت الحكومة قد شكلت منها من يحقق معها !!!

نجحت التوجيه الوطني لمجلس النواب اقرت جبلا وسطا متوقعا لقانون المطبوعات الجديد ونواب الحكومة -اعادوا القانون الى ما كان عليه تقريبا ، وهذا الحل سيبقي السيف مسلطا على الصحافة والصحفيين ، بالايقاف والاغلاق والغرامات وغيرها من العقوبات ، انه حل وسط متوقع يمس حرية التعبير والديمقراطية الحقة . وكما هو متوقع ايضا اقر مجلس النواب وبالسرعة المقررة هذا القانون الذي سمي معدلا ، انه قانون عرفي جديد لا يمس الصحافة فقط ، بل يمس كل مؤسسات المجتمع المدني وكل مواطن في حقوقه الديمقراطية ، اما كيف مر هذا القانون ؟ هذا ما يجب مواجهته واستخلاص الدروس اللازمة ، ومرت ايضا قضية الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي ، وايضا عن طريق مجلس النواب ، ولكن هذه المرة عن طريق جلسة غير رسمية ، جلسة سرية .. انه الظلام ، النواب يناقشون الوضع الاقتصادي بشكل سري !! لماذا ؟! ومن سيحاسب هذه الحكومة على الاخطاء التي يدفع المواطن ثمنها !! من المسؤول عن كل هذا الفقر وهذا الخراب وعن هذا الفساد ؟ وكيف سيحقق النواب الان !!

انه الظلام ، اللهم نتائج الجلسة .. ومن هذا الزمن !


عن الزميلة تشرين السورية

■ الاستاذ خليل السواحري

قصة قصيرة من المجموعة القصصية « تحولات سلمان التايه ومكابداته »



لم يجد سلمان التايه سببا واحدا بعينه لهذا الضيق الذي يعتريه ، ليس هو الصيام بالتاكيد ولا هو نكد العمل ومشاكله ، كما انه ليس كثرة العيال وضيق الحال .

-انه الاحتلال وسفالات اليهود !

تلك هي النتيجة التي انتهى اليها ، وحين ايقظته زوجته لتناول سحوره المعتاد في الايام الاخيرة من رمضان ، لم يجد شهية حتى لتناول لقمة من الخبز الساخن او احتساء رشفة من الشاي .

غادر البيت الى غير ما اتجاه محدد ، قالت له زوجته : احضر لنا معك بعض الخضار واللحم ان امكن ، فليس ثمة ما نعده لطعام الافطار .

قرر ان يهيم على وجهه هذا النهار ، قبل ان يتوجه الى القدس لاداء صلاة الجمعة في المسجد الاقصى ، فالقدس ليست مغلقة امامه ، كسائر اهل البلاد ممن لا يحملون بطاقة الهوية الزرقاء ، والعمل متاح ، ولكن المزاج رديء والصدر ضيق ، والوطن اصبحا اكثر ضيقا .

كان يقطع الطريق الممتد بين جبل المكبر والبقعة ، لم تكن الطريق سالكة هنا قبل حزيران ١٩٦٧ ، كانت اسلاك شائكة تحيط بما يسمى منطقة الحرام ، وتحيط قصر المندوب السامي الذي تحول فيما بعد الى مقر رئيسي لقوات الطوارىء الدولية في الشرق الاوسط .

الطريق سلس ومتعرج ومستو ، ونسمات الضحى شمالية عليلة تهب قادمة من فوق البلدة القديمة ، من فوق الاسوار ، من فوق قبة الصخرة والمسجد الاقصى وكنيسة القيامة والبعة النبي داود ، ولكن مزاج سليمان التايه لم يعتدل ، فهذا الطريق لم يجعلوه فسيحا ونظيفا ليسير عليه امثاله ، ولكنه المدخل الشرقي للنقطة السياحية البانورامية ، تلتلبث ، التي اقاموها هناك لتطل على القدس كلها القديمة والجديدة .

وصل سلمان التايه ذلك الاستواء البانورامي المدهش ، هذه السياحة التي تطل على كل شيء ، حتى على الصراط المستقيم الذي سيمتد يوما ما (يوم القيامة) بين السور والطور ، حيث كان الحساب والعقاب يوم القيامة ، كله الان في متناول بصر سلمان التايه ، جلس على احد مقاعد « تلتلبث » وتلفت الى النصب البرونزي الذي وضعوه هناك ، ثم عاود النظر باتجاه البلدة القديمة ، كانت المدينة تبدو كالصحن الفخاري ، من هناك صعد محمد (عليه السلام) الى السماء وهنا تماما في الموقع الذي يجلس عليه سلمان التايه والف عمر وخادمه والجمل ، هنا انعقد لسان عمر بن الخطاب وهو يتطلع الى ابواب القدس ، فلم يملك ان يقول شيئا سوى الله اكبر !!

كان الباب الذي يسمونه اليوم باب المغاربة في مواجهة عمر بن الخطاب ، ورهبان المدينة يتحركون جيئة وذهابا ، في انتظار ان يصل راكب الجمل لاستلام مفاتيح المدينة .

هناك في السفح الغربي الاسفل لجبل الطور تبدو الجثمانية ، والى اسفل منها في مدخل وادي قدرون يبدو قبر ابشالوم حيث التجا يهوذا الاسخريوطي بعد العشاء الاخير ، ثم عاد لينكر المسيح ثلاثا قبل صياح الديك ، من هناك ، من الجثمانية صعد المسيح وهو يحمل صليبه ، اجتاز باب الاسباط الى طريق الالام ، واحس سلمان التايه بانه حزين ومرهق ، وانه يحمل صليبا من نوع اخر ، ولكنه ليس كصليب المسيح تماما .

في هذه اللحظة جلس الى جانب سلمان التايه يهودي يلبس لباس المتدينين الاسود ، كان الخواجا ينظر الى القدس بنشوة واعجاب ظافرين ، كانت الساحة الفسيحة خلف حائط المبكى التي اقاموها على انقاض حارة المغاربة تعج بالحركة ، تطلع الخواجا الى سلمان التايه بازدراء وكانه يهم بالطلب اليه اخلاء المقعد .

قال له سلمان : بوكر طوف (صباح الخير بالعبرية)

رد عليه الخواجا : بوكر طوف .

وساد الصمت ، عاد سلمان يحدق في الهوة ما بين السور والطور ، وراى المدى المذهل للسقوط عن الصراط الى وادي النار (وادي قدرون) وتذكر انه لم يصل الصبح هذا اليوم ، وان قدمه قد تزل عن الصراط فيسقط .فؤاد افتاما على لحته .

قال للخواجا : من اين انت يا خواجا ؟

واشار الخواجا الى الخلف ، الى مستوطنة « ارمون هنتسيف » التي اقاموها على السفح الجنوبي الغربي لجبل المكبر ، في الاراضي التي تخص عشيرة سلمان والتي ظلت مسيجة باعتبارها منطقة حرام حتى عام ١٩٦٧ .

قال الخواجا : من القدس ، من هنا ، من ارمون هنتسيف

واشار بيده مرة اخرى الى جبل المكبر !

ضاق صدر سلمان وكاد يختنق ، الخواجا من جبل المكبر ، يا الله من اين اكون انا اذن ؟

ساله الخواجا : وانت ، من ين انت يا عربي ؟

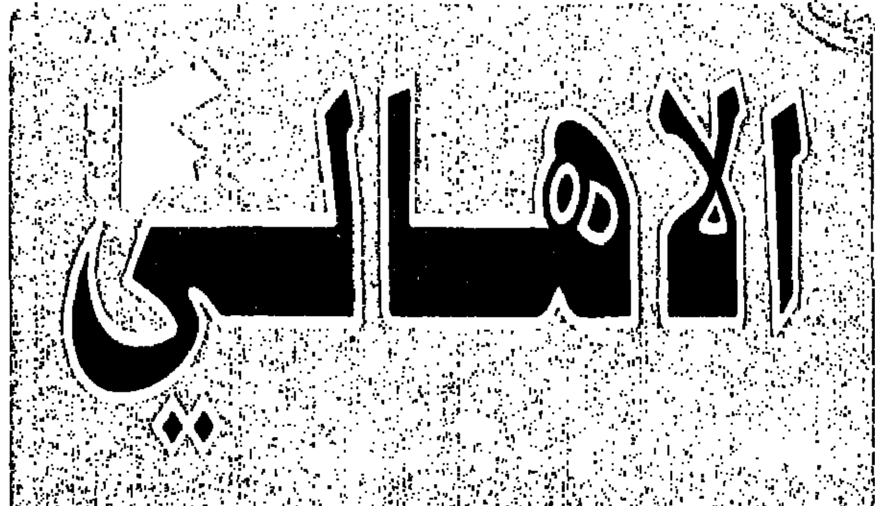
-من وارسو ، من كراكوف ، من اوشفتس ، وانطلقت الكلمات كالرصاص من فم سلمان في صرخة شبه مكتومة وكان جبل المكبر برمته اصبح ينيخ فوق صدره .

فهم الخواجا المغزى ، ولكنه حاول ان يستظرف - وكيف نجوت من اوشفيتس يا حبيبي ؟؟

لم يجب سلمان ، نظر الى الخواجا بازدراء ، كانت ضحكة صفراء تلوح فوق وجهه ، نهض سلمان كالملسوع ، فقد كانت دعابة ثقيلة لم يحتملها ، سار باتجاه الفلمون ، وهو يحمد الله ان المسجد الاقصى ما يزال في مكانه ، وانه وامثاله ما يزال بامكانهم حتى اللحظة ان يؤدوا صلاة الجمعة الحزينة فيه .

الحكومة تجني الارباح من ازمة المياه

(ص ٣)



لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
١٩٩٨/٨/١٨ - العدد (٢٤٣) - الثمن (١٥٠) فلسا



البطالة نتيجة لسياسات الحكومات

(ص ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦)

رأي الاهالي

تغيير .. تعديل !؟

اضحى التغيير او التعديل الوزاري على مرمى قريب .. وهذه المسالة تشغل المواطنين بمستويات عدة .. النخب الفوقية في المجتمع تتداول التكهنات بالاشخاص : من سيخرج ومن سيبقى ومن سيدخل جديدا .. والميل العام لدى النخبة يرجح التعديل على التغيير .. فدولة عبد السلام باق لاسباب كثيرة جدا .. فلقد مر بهذه الانعطافة في وقت سابق .. وعولجت بالتعديل .. ومن سيخرجون من الوزارة سوف (بحكم طبيعة السياسة) يتحملون وزر اخطاء الحكومة كل من موقعه .. وستاتي حكومة جديدة لتبدأ رحلة الوقوع بالاخطاء مرة اخرى .

المواطن العادي يتساءل من جانب اخر : هل ستقوم الحكومة الجديدة او المتجددة بحل القضايا الكبرى او الصغرى !؟ واخرها مشكلة المياه مثلا .. البطالة .. الجوع .. الفقر .. التطبيع .. الحريات .. الانتخاب .. المحسوبية .. الفساد .. الخ .. الخ ..

المواطن يائس من اي جهد جدي يبذل على هذا الطريق .. اذن .. ماذا تفرق عنده .. تعديل ام تغيير ولماذا يتعب راسه بذلك ؟!! اللهم الا على سبيل ملء الفراغ والتحدث عن ازمات الحكومة .

من الصعب في مثل هذه الحالة التحدث عن اي حكومة يريد المواطن !! هذا شيء اكبر من الحلم .. او انه قصيدة تنعش الخاطر .

على كل .. دولة عبد السلام باق .. وبرنامجه باق ..

مهرجان الفحيص التاسع / الاردن تاريخ وحضارة

قيثارة الاعالي : اصرار على الفرح

(ص ٧)

« الاهالي » تواصل فتح ملف اجور العمال

جمال التميمي : قيادة الاتحاد السابقة انحازت لاصحاب العمل

(ص ٨)

وزارة العمل تتخلى عن حماية العامل الاردني

(ص ٢)

القيادة الوطنية في القدس تدعو لمقاطعة الانتخابات البلدية

(ص ١٠)

العراق : تهديدات امريكية جديدة .. لكن بدون رصيد

(ص ١١)

حشد يقيم ندوة تخصصية : البطالة في الاردن .. الواقع وافاق الحل

البطالة نتيجة لسياسات الحكومات

الاهالي – اقام المكتب العمالي في حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد) ندوة تحت عنوان «البطالة في الاردن .. الواقع وافاق الحل».

وقد بدات اعمال الندوة بكلمة ترحيبية للرفيق سالم النحاس الامين الاول للحزب، حدد فيها الية سير الندوة.

وقد استعرض النحاس العناوين الرئيسية للورقة والتي ستنشر كاملة في العدد القادم، مركزا على افاق الحل ثم عقب عدد من المشاركين على الورقة، وتلا بعد ذلك اسئلة ومداخلات من الحضور.

العناوين الأساسية لورقة العمل

وقد تضمنت الورقة بالاضافة للمقدمة العناوين التالية :

١- برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي.

٢- الاسباب الحقيقية للازمة الاقتصادية في الاردن.

٣- البديل الوطني للبرامج الاقتصادية الحكومية.

٤- البطالة في الاردن وافاق الحل.

المقدمة : مقدمة الورقة اشارت الى ان موضوع البطالة ليس حدثا عابرا بالبلاد، وليس موضوعا مستقلا يتم حله دون التعرض للعديد من القضايا الاخرى، اذ انه نتيجة للعديد من السياسات التي يجري تطبيقها ضمن نهج حكومي ادى الى وضع البلاد والمجتمع في مرحلة انتقالية ذات سمات بارزة احداها تفشي البطالة والنتائج الاجتماعية المترتبة عليها. وتشير الورقة ان الوعي المرهف لجوهر الازمة وحقيقة عواملها ومسبباتها يتنامى لدى الاوساط الشعبية، حيث تدرك هذه الاوساط ان المدخل الى معالجتها وانقاذ البلاد من نتائجها المدمرة هو النضال من اجل التغيير والتحول الديمقراطي الذي يضمن اوسع مشاركة شعبية في صياغة مستقبل البلاد وتحديد خياراتها.

وجاء في المقدمة ايضا : ان حزب الشعب الديمقراطي الاردني «حشد» وهو جزء من الطبقة العاملة الاردنية وقواها المناضلة، لا يرحب بقيام الحكومة بعقد مؤتمر لدراسة البطالة يرى ان هذه المسالة لا يمكن حلها بالوسائل البيروقراطية والفوقية .. وهي ليست مسالة فنية يمكن حلها بتحسين اداء الجهاز الاداري او بتصويب شكلي لبعض السياسات اننا نرى ان حلها يتطلب تغييرا جوهريا في نهج التنمية وتوجهاتها وتغييرا جوهريا في نهج الحكومات المتعاقبة.

برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي

اشارت الورقة انه في اطار ما يسمى الان بالعولمة تعمل الشركات الضخمة الرأسمالية الفوق قومية على السيطرة المطلقة على دول العالم الثالث ودول العالم الرابع الذي ننتمي اليه بمساعدة المؤسسات الدولية المتخصصة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها وباستخدام احدث الوسائل لدمج وتعميق تبعية البلدان النامية لخدمة الرأسمال العالمي من خلال برامج مدروسة بعناية ودقة سميت « برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي » وهي تتضمن سلسلة طويلة من الاجراءات على كافة الاصعدة بحجة معالجة المديونية المتفجرة في دول العالم الثالث، حيث ان هذه البرامج والتحولات الاقتصادية في دول العالم الثالث، التي تفرضها تؤدي الى تدهور متسارع في حياة شعوب البلدان النامية وتحدث انقلابا في نمط الحياة ونظام القيم وتقوم باعادة صياغة التشكيل الطبقي وموازين القوى الداخلية فيها لصالح توازن جديد يؤمن لعملية الاحتواء الرأسمالية ركيزتها الداخلية التي تشكل اداة لتنفيذ سياساتها.

واشارت الورقة على انه على صعيد التشكيلة الطبقية الاجتماعية في البلدان النامية فقد ادت سياسة الاحتواء عبر برامج التكيف الهيكلي الى تعزيز الفئة الكومبرادورية للبرجوازية المحلية وجعلت منها الاتجاه المقرر في الحياة الاقتصادية، كما بينت الورقة ان برامج التكيف التي تشكل عنوان المرحلة الراهنة الاقتصادية في البلدان النامية لم تتوقف اثارها عند المساس بالوضع الطبقي الاجتماعي وبلورة رديف داخلي يشكل قاعدة اجتماعية نشطة ومبادرة لدعم هذه البرامج بل مست دور الدولة واعادة ترتيب وظائفها واضعاف قدرة الدولة على التدخل في الشان الاقتصادي عبر الخصخصة وتصفية قطاع الدولة وعبر تحرير التجارة الخارجية وتحرير صرف العملات الاجنبية والعملة الوطنية والغاء القيود على حركة النقد الوطني والاجنبي وعبر اخضاع حركة الاسعار الداخلية لالية السوق التي تتحكم بها البرجوازية الكومبرادورية والفئات الطفيلية.

الاسباب الحقيقية للازمة الاقتصادية

واستعرضت الورقة الاسباب الحقيقية للازمة مشيرة الى ما يلي :

وقوف البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية حاجزا امام بناء اقتصاد وطني متوازن وبالاعتماد على الذات مما ادى الى زيادة واستفحال التبعية والرضوخ لسياسة واملاءات صندوق النقد الدولي واضعاف قطاعات الانتاج المادي والتراجع في حصة القطاع الزراعي والاعتماد على الاستيراد الخارجي في تلبية الطلب المحلي وتفاقم العجز التجاري وتضخم العجز في موازنة الدولة.

٢- هذه الازمة وليدة السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي طبقت في البلاد من قبل الحكومات المتعاقبة مما ادى الى تعمق التبعية الاقتصادية والسياسية، في حين شكلت معاهدة وادي عربة وقبلها قوانين متعددة من كافة المجالات نقطة تحول خطر في السياسة الاردنية، محصلتها الفشل الملموس لحالة الانفراج السياسي والتحول الديمقراطي وتعميق حالة الاستقطاب الطبقي الذي فرضته هبة نيسان ١٩٨٨.

٣- التزام الاردن بوصفات صندوق النقد الدولي وكل اجراءات التصحيح الاقتصادي والاندماج في سياسة التطبيع وانكشاف زيف شعار « قطف ثمار السلام » حيث لم يحصل الأردن على اي ميزة جراء ذلك ولم تشطب حتى القروض وان القصى ما حصلت عليه هو المزيد من المديونية من اجل سداد ديون قديمة مما زاد من حجم المديونية وزاد من عمق الازمة وحدتها.

البديل الوطني للبرامج الاقتصادية الحكومية

لقد تضمنت الورقة عناصر البديل الوطني على صعيد الاستثمار والتنمية، السياسة المالية والسياسة النقدية :

- على صعيد الاستثمار والتنمية اشارت الى ما يلي :

تشجيع رأس المال الاردني ثم العربي واستخدام مدخراته وتوسيع استثماراته في القطاعات الانتاجية اولا والخدمية المساندة ثانيا.

اولوية التشجيع والتحفيز للاستثمارات الخاصة يفترض ان تركز في المشاريع الاقتصادية الجديدة التي تزيد من الناتج والثروة الوطنية / تحفيز الاستثمارات الخاصة يجب ان لا تتعارض مع حتمية وجود دور حالي ومستقبلي للحكومة في انشاء وملكية مؤسسات اقتصادية عامة / تركيز مشاريع التنمية في الريف وبجهود مؤسسات القطاع العام الاقتصادية لاعادة التوازن في التوزيع الجغرافي مقابل تخلي الحكومة عن منهج التخطيط المركزي للاقتصاد الاردني.

- على صعيد السياسات المالية : التخلي كلية عن ضريبة المبيعات والحد قدر الامكان من الرسوم والضرائب غير المباشرة / الاعتماد في ايرادات الدولة اساسا على ضريبة الدخل وعلى الرسوم الجمركية التي تحمي الصناعات الوطنية وعلى عوائد استثماراتها وموجوداتها / وقف الاقتراض الخارجي وتخفيض المديونية الخارجية تدريجيا / تركيز الانفاق الحكومي على الجوانب الانتاجية.

- على صعيد السياسات النقدية : فبدلا من السياسات النقدية الخطرة التي يجري الاخذ بها منذ ١٩٨٩ فان البرنامج الوطني البديل يسعى الى : التخلي عن اصدار شهادات الايداع وبيعها للبنوك بفائدة عالية التي ادى الاخذ بها الى تلاشي ربحية البنك المركزي / ان تكون تكلفة التحويل المصرفي او المشاركة او المرابحة متغيرة حسب المتغيرات الاقتصادية / رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي على البنوك كبديل غير مكلف لاصدار شهادات الايداع بالدينار / تكثيف رقابة البنك المركزي على نشاطات وممارسات البنوك واتخاذ اجراءات حازمة للمخالفة منها عند الضرورة / توقف البنك المركزي عن تكرار منح سلف وقروض كبيرة للحكومة والبنوك المتعثرة.

البطالة

استعرضت الورقة بشكل مفصل اسباب البطالة في الاردن، مبينة انها نتيجة طبيعية للازمة الاقتصادية الناجمة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التي تميزت باحدى جوانبها بانخفاض الانفاق على التنمية الزراعية، اضافة الى الركود في قطاع الانشاءات والركود الاقتصادي بشكل عام الذي ادى انخفاض مستوى الطلب وانخفاض مستوى التشغيل وتوقف بعض مؤسسات الانتاج وما يتبع ذلك من تسريح القوة العاملة اضافة الى ازدياد حالات الافلاس في العديد من القطاعات.

وحسب ارقام دائرة الاحصاءات العامة وفق دراسة مسح العمالة والبطالة والدخل لعام ١٩٩٦ فان نسبة البطالة ١٥٪ وتشير دراسة قام بها مركز الدراسات الاستراتيجية بعنوان « دراسة البطالة في الاردن » لنفس العام ان هذه النسبة هي ٩ر٢٢٪ من الافراد الذين هم في سن العمل ونشيطون اقتصاديا، علما ان الدراسة استبعدت من العينة الذين ذكروا انهم يبحثون عن عمل منذ عشر سنوات، واذا ما اضيف هؤلاء للدراسة فان معدل البطالة سوف يرتفع الى ٥ر٢٧٪.

واشارت الورقة ايضا ان مشكلة البطالة تتفاقم بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني حيث تبلغ ٧ر٣٪ سنويا وبسبب فتح الابواب مشرعة امام العمالة الوافدة مع وجود حالة ركود اقتصادي واصرار على تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي.

واكدت الورقة على ان الخروج من الازمة الاقتصادية والاجتماعية بمظاهرها ونتائجها المختلفة وعلى راسها البطالة يستوجب التصدي لها من موقع وطني شعبي بدلا من الاستسلام لشروط وضغوط الدوائر الامبريالية ومؤسساتها المالية والابتعاد عن الحديث عن اسباب وهمية مثل ثقافة العيب، وذلك عبر برنامج تنموي وطني ينطلق من تعبئة القوى البشرية المنتجة وتوجيه طاقاتها نحو تعزيز القاعدة المادية الانتاجية للاقتصاد الوطني.

افاق الحل

ان افاق الحل المرتجى لمشكلة البطالة لا تتحقق الا بمعالجة وطنية صحيحة باتجاهين : الاول يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني وفي المقدمة منها قطاعات العمال والمهنيين والمراة والشباب وبالطبع البرلمان ايضا، والاتجاه الثاني قيام الحكومة بمعالجة جذرية لاسباب الخلل الاقتصادي / الاجتماعي والضغط عليها من اجل ذلك.

وهذه هي الترجمة الفعلية للمسؤولية الجماعية لحل ازمة البطالة، وهي معركة لا يستطيع طرف وحده ان يحلها وحده لانها معركة ضد التخلف معركة من اجل العدالة الاجتماعية، معركة ضد السياسات الخاطئة والتسلط الحكومي.

ولذلك فاننا ندعو الى مؤتمر اقتصادي وطني عناصره من مختلف مؤسسات المجتمع المدني والحكومة مشروطا اولا بالاتفاق على اجندة هذا المؤتمر وفي المقدمة منها العزم على ايجاد حلول جذرية لمشاكل البطالة والفقر والاسعار ... الخ.

اما المسائل الملحة التي يجب معالجتها فهي الانخراط للنضال من اجل :

١- الخروج ببرنامج وطني للقضاء على البطالة، تشارك في تنفيذه النقابات العمالية والمهنية والشركات ومؤسسات القطاع الخاص من اجل توفير فرص العمل لجميع المواطنين.

٢- وقف استفحال الغلاء وتثبيت اسعار السلع الاساسية ومكافحة الاحتكار والغش والتلاعب بقوت المواطنين، والفساد الاداري والوظيفي، وتشجيع التعاونيات الاستهلاكية ودعمها من قبل الدولة.

جمال التميمي : النقابات تدافع عن العمال والوزارة تتخلى عنهم

اسمى خضر : هنالك اتجاه بالبلاد يعمل على تدمير العمل التعاوني

الاهالي / لمواجهة ازمة المياه المتفاقمة وضعت الحكومة يدها على عدد من الابار الارتوازية التي يملكها القطاع الخاص متعهدة امام الله والناس بان لا يزيد سعر المياه التي ستبيعها للمواطنين عن ٢٥٠ر١ دينارا للمتر المكعب الواحد.

وتاتي هذه الخطوة من جانب الحكومة بعد ان اكتشفت لجنة التحقيق ومن يعاونها من الخبراء والفنيين المائيين ان الديدان الثعبانية والطحالب المزرقة والفائط وخلافه من الملوثات الموجودة في حصتنا المائية الوارده لمحطة زي عبر الخط الناقل من دجانيا من الصعب القضاء عليها بالفلترة والكلور او حتى باستخدام عبارة التهديد والزجر الذي يوجهها كبار المسؤولين، حيث تقرر على ضوء هذه الفجيعة المائية اقالة معالي وزير المياه واغلاق محطة زي للتنقية التي تزود نصف سكان عمان بمياه الشرب الى اجل غير مسمى. ويتوقع مراقبون ان تتضاعف كلفة المياه على المواطن الذي يتزود بمياه الصهاريج بضعة مرات وان يتاكل دخل العديد من الشرائح الاجتماعية التي تاثرت بالازمة بفرق سعر المياه الذي سيدفعه للحكومة حيث لا يتعدى سعر عشرين متر المياه الواصلة عبر حنفيات « البلدية » عن ٢٠٠ر٢ دينارا فيما المتر الواحد الواصل بواسطة الصهاريج الى ٢٥٠ر١ دينار. ولتحقق الحكومة في ظل ازمة المياه المستفحلة من خلال المياه المباعة بالصهاريج موارد اضافية للخزينة بمقدار فارق السعر ناهيك عن الارباح والجباية التي ستجنيها من المياه الصحية التي ستقوم باستيرادها من السعودية. وفي تطور اخر، قال السفير التركي في عمان ان لدى بلاده رغبة حقيقية في مساعدة الاردن في التغلب على مشكلة المياه من خلال تزويدها بالمياه العذبة ومعاملتها معاملة تفضيلية في هذا المجال. واضاف السفير سوها عمر في تصريح صحفي له امس السبت ان تنفيذ المشروع مرهون باعلان الاردن رغبته في ذلك واشار الى ان جر مياه نهر مالاوغت التركي الى الاردن قد يحتاج الى فترة زمنية تزيد عن الستة اشهر في حال توصل الطرفان الى اتفاق على ذلك. وقال السفير ان ذلك يمكن ان يتم عبر البحر الابيض المتوسط الى ميناء العقبة او الى اي ميناء يختاره الاردن. وكان ولي العهد الامير حسن قد طرح قضية سحب المياه من تركيا الى الاردن الذي يعاني من نقص المياه خلال زيارة قام بها لانقرة عام ١٩٩٦. واكد السفير التركي ان بلاده حريصة على مساعدة الاردن في التغلب على مشكلة المياه ونحن في انتظار الخطوة الاولى من الاردن من خلال محادثات على مستوى عالي بين مسؤولي البلدين. ومن ناحية اخرى اعلن في عمان ان الرئيس التركي سليمان ديميريل سيزور الاردن في اواخر العام الحالي بعد زيارة تحضيرية يقوم بها رئيس الوزراء مسعود يلماظ في نوفمبر القادم الى العاصمة الاردنية.

● رئيس الوزراء

تصريحات متناقضة حول بيع ٤٠٪ من مساهمة الحكومة في الاتصالات

الاهالي - تورط طاقم التخاصية في اصدار تصريحات متضاربة حول بيع ٤٠٪ من مساهمة الحكومة في شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية، التناقض في التصريحات والخلاف على شكل التخاصية برز في التصريحات المتتالية لوزير النقل الذي اكد فيها بان فرق البحث والتفتيش عن شريك استراتيجي التابعة للوزارة لم تتوقف عن البحث ولا تزال تواصل نشاطها للعثور عليه. ويرد على ذلك رئيس مجلس ادارة الشركة الذي عين بديلا (للدويك) بصورة فجائية بان الحكومة غير ملزمة بالبيع لشريك استراتيجي وانها في اية صفقة قادمة ستضع على سلم اولوياتها مساهمين اردنيين يتضمن بذلك بان تبقى ارباح الشركة تتراكم ضمن دورة الدخل الوطني. اوساط مقربة من طبخ التخاصية اكدت بان ما يعتبره المراقبون « بالتصريحات » المتناقضة هو في واقع الامر توزيع ادوار بين الوزير ورئيس مجلس ادارة الشركة وذلك من اجل اجتذاب الشريك الاستراتيجي للاستثمارات في شركة الاتصالات وبيع مساهمة الحكومة باسعار مجزية وتؤكد ذات المصادر ان اللعبة حين فشلت في استدراج الشريك الاكثر الماما باوضاع الشركة المالية التشغيلية والتنظيمية من طاقم الخصخصة المكلف ببيع مساهمة الحكومة، فقد اضطرت وزارة النقل الى اعادة تشغيل اسطوانة للبيع لشريك استراتيجي وان تمنح الشركة في نفس الوقت ترخيصا بتقديم خدمة الاتصالات للمواقف الحكومية ولتقاوم بها جنبا الى جنب مع الشركة الامريكية FASTLINK التي كانت تحتكر هذه الخدمة مستهدفة من ذلك زيادة عوائد شركة الاتصالات الحكومية وبالتالي رفع قيمة الاسهم المقرر بيعها لشريك استراتيجي. وتتوقع ذات المصادر ان تحضير الاجراءات التي اتخذتها وزارة النقل عبر الترخيص الجديد الذي منحته لشركة الاتصالات الشريك الاستراتيجي الذي ظل مترددا في شراء المساهمة الحكومية في فترة لا تتعدى الشهرين القادمين !!

الازمة العامة في الاقتصاد الرأسمالي

تعاني اليابان من ازمة اقتصادية حادة متعددة الجوانب، في اوضاعها النقدية والمصرفية، وفي مرتكزاتها المالية، كما تتسم هذه الازمة بانها تتجه الى التعمق والى درجة تلاشي اي نسبة لنمو في الناتج المحلي الاجمالي، بل من المنتظر ان تكون نسبة النمو في الربع الثالث والرابع من سنة ٩٨ سلبية مع اتساع حالة الركود او الانهيار الاقتصادي حسب تعبير بعض الاقتصاديين اليابانيين الاكثر تشاؤما. وفي هكذا اوضاع فانه لم يكن مستغربا ان تتصاعد نسبة البطالة هنا لتصل الى (٣ر٤٪) ومرشحة للزيادة اكثر، وهي نسبة بطالة عالية تدعو للقلق بالمعايير اليابانية التاريخية، كما اخذت اليابان تفقد جانبا من مزاياها التصديرية، والفائض التقليدي في ميزانها التجاري، فيما تواصل الانحدار في سعر صرف الين امام الدولار ومن (٨١) ين قبل سنتين الى (١٤٧) ين الان وبفرق (٦٧) ين وبنسبة هبوط (٨٤٪) تجاه الدولار، وبمعدلات انخفاض موازية تجاه العملات الرئيسية الاخرى. قد تكون الازمة المصرفية والمالية والاقتصادية اليابانية هي الاشد والاكثر مدعاة للتساؤلات بالنسبة لاقتصاد كان يضرب به المثل في القوة والازدهار والنمو ويوصف بالمعجزة، الا انه وكما ليست اليابان الوحيدة او الفريدة بين الاقتصاديات الرأسمالية الاخرى، او ما يسمى اقتصاديات السوق التي استخدم في الاشارة بهالاف الكتابات والتعليقات والطروحات في مختلف وسائل الاعلام والمنابر الثقافية والفكرية. الى جانب تدهور وضع الاقتصاد الياباني، فان اقتصاديات مجموعة دول جنوب شرق اسيا التي عرفت باسم « النمور الاقتصادية » تعرضت بدورها لهزات مالية ونقدية ومصرفية منذ سنة ١٩٩٧، ولا تزال تترنح تحت تاثيراتها بدون ان تكون للقروض او لمساعدات صندوق النقد والبنك الدولي اي قدر ملموس في انتشالها من بئر الاضطراب والركود الذي وقعت فيه. الثورة المضادة في الاتحاد السوفيتي ومجموعة دول اوروبا الشرقية الاخرى ادت الى ازمات واختلالات اقتصادية واجتماعية متواصلة ومتزايدة في القطاعات المالية، وفي الاوضاع النقدية والمصرفية، واصبحت هذه الاقتصاديات تعتمد على ما يمكن ان يقدمه لها صندوق النقد والبنك الدولي واقطار رأسمالية اخرى من قروض واستثمارات ستبرز في المدى القصير وفي الاجل الطويل من مآزقها التي لن يكون [illegible] انتشالها بعيدا. الدول الافريقية ومعظم اقطار امريكا الجنوبية لا تزال تعاني من اختلالات اقتصادية داخلية، وفي علاقاتها غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية الاكثر تطورا فيما لا تزال مشكلة مديونيتها الخارجية تتصاعد بدلا من ان تتقلص، ولعل الاقتصاد في الاردن يعاني بشدة من هذا الاختلال (الشراكة الاوروبية ومنظمة التجارة العالمية) ، ومن اختلالات ما يسمى ببرامج التصحيح الاقتصادي اضافة الى النتائج والتداعيات السلبية لعقد صفقة اوسلو ومعاهدة وادي عربة مع الكيان الصهيوني، وكانت ازمة تلوث المياه الاخيرة احد مظاهر المخاطر الملازمة للتصالح مع من اغتصب الثروة والارض ويتطلع الى المزيد. ومع استمرار انخفاض سعر النفط من (١٩) دولار للبرميل الى (١٢) دولار للبرميل في المتوسط، وبنسبة هبوط ٣٧٪، فان الازمة الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنتجة للنفط اشتدت وتفاقمت، وادت الى اختلالات وعجوزات اكبر في الموازنة (تقليص الايرادات - تقليص النفقات - تذبذبات في اسعار صرف العملات وفي الاسواق المالية) ، وفي الدخول في مرحلة جديدة من الركود الواسع الذي لن تقتصر اثاره على الدول المنتجة للنفط داخل اوبيك وخارجها بل سيمتد الى اقتصاديات اخرى متطورة ونامية. ورغم ان الاقتصاديات الرأسمالية المهيمنة والاكثر تطورا (الولايات المتحدة الامريكية ومجموعة الدول السبع) كانت حتى الان بعيدة نسبيا عن الازمة العالمية العامة الا انها، او بعضها على الاقل، اخذ يعاني مؤخرا من اختلالات اقتصادية وارتفاع في معدلات البطالة الى ما فوق نسبة الرقمين، والى عجوزات متزايدة في ميزانها التجاري، والى ذبذبات واسعة في مؤشرات اسواقها المالية ولعل الازمة العامة التي عانى ولا يزال يعاني منها اقتصاد الكيان الصهيوني مثال على اتساع وشمولية الازمة العامة في الاقتصاد الرأسمالي او اقتصاد يعمل دماغنا بالاصرار على الانخراط بها وباهمية سرعة ركوب قطارها قبل ان يفوت فرصتنا لمواكبة ما يسمى بالمتغيرات والتطورات العالمية الحديثة او بتعبير اصح الاستعمار الجديد في اسوا اشكاله وتطبيقاته !!

● احمد النمري

ها انت «.. تشم»

■ يكتبها ابو جابر

كان هنالك في قديم الزمان رجل معدم .. وكان يجد صداً من الناس كلما لاحت فرصة عمل. فقرر ان ينتقم منهم على طريقته، فراح يدور في الحارات يبيع عبوات صغيرة فيها مسحوق ناعم يميل الى الصفرة على انه دواء للزكام والرشوحات .. ما ان يستنشقه المريض الشاري حتى يشفى.

واثناء تجواله امسك به مشتر بالأمس وراح يؤنبه بانه دجال وان دواءه لا يفيد .. وطالب باعادة نقوده (خمسة قروش للعبوة الواحدة).

أسقط في يد البائع، فما كان منه الا ان امسك بعبوة من عنده وطلب من المشتري المحتج ان يفتح يده. فامسك بها ووضع قليلا من المسحوق في كفه. ثم بللها بريقه وحركها قليلا بسبابته حتى اصبح المسحوق لينا. عندها طلب من المشتري المحتج ان يشم ما في كفه، ففعل. عندها صاح بالبائع .. يا رجل اتق الله هذه الرائحة رائحة غائط.

فقفز البائع منتصراً وقال له : الم اقل لك .. الان شفيت تماما وزال الزكام .. وها انت «تشم».

(انتهت)

وزارة العمل تتخلى عن حماية العامل الاردني

الوزارة تسمح لاي مستثمر اجنبي يزيد استثماره عن ٥٠ الف دينار بجلب عمالته الوافدة وتعفيه من تصريح العمل !

الاهالي - في اطار الترتيبات التي وضعتها وزارة العمل « لتصويب » الاوضاع « السائبة » في سوق العمل الاردني والسيطرة عليها بالصورة التي تؤدي الى جذب الاستثمار الاجنبي باتجاه البيئة الاستثمارية الاردنية، طلعت علينا وزارة العمل باصدار اجراءات وتسهيلات من شانها زيادة العمالة الوافدة في السوق والقضاء على اية فرصة عمل للعامل الاردني، حيث تقرر ان تتخلى الوزارة عن كافة القيود والضوابط التي كانت تفرضها على المستثمرين من ناحية جلب العمالة الوافدة وبموجب التسهيلات الجديدة فقد اقرت اللجنة السماح لاي مستثمر اجنبي تزيد استثماراته هنا في الاردن عن ٥٠ الف دينار جلب عمالته الوافدة معه دون الحصول على تصريح عمل من الوزارة.

القرار الذي اتخذته وزارة العمل اثار حالة من الاستياء في الاوساط النقابية حيث توقعت طائفة منهم ان تتفاقم مشكلة العمالة الوافدة التي وصل عددها في سوق العمل الاردني طبقا للاحصاءات الرسمية الى ١ / ٢ مليون عامل، وان تسفر الزيادة في عرض العمالة الوافدة عن هبوط حاد في اجرة العمل عن مستواها الحالي وان يكون الضحية لذلك مئات الالوف من القادرين على العمل من خريجي الجامعات والمعاهد والمراكز المهنية الاردنيين ومن العمال الاردنيين غير المهرة.

وقال نقابي طلب عدم الكشف عن اسمه ان الوزارة اشبعتنا حديثا عن « تصويب » سوق العمل الاردني حماية للعمالة الاردنية.

كما انها لم تترك مناسبة او ندوة دون ان تؤكد بان العامل الاردني اغلى ما نملك وانها بصدد سن التشريعات ووضع الترتيبات لحمايته من منافسة العامل الوافد وها هي عمليا تناقض ما اعترفت به قوليا وهي بذلك تحول عمالنا الوطني [illegible] وباتت اسيرة لتوصيات البنك الدولي واخيرا منظمة التجارة الدولية التي كان من ضمن شروطها لكي يتاهل الاردن لعضويتها الانفتاح الحر للسلع في السوق الاردني شاملة بذلك سلعة العمل المستوردة والرخيصة !!

حشد يقيم ندوة تخصصية : البطالة في الاردن .. الواقع وافاق الحل

الدعوة الى مؤتمر اقتصادي باجندة وطنية

٣ ــ تحديد الاحد الادنى للاجور في القطاعين العام والخاص ، بما يضمن مستوى معيشة لائق لجميع العمال والمستخدمين ، وضمان حقهم في زيادة الاجور بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة وفق سلم متحرك يربط الاجور بالاسعار .

٤ ــ اقرار قانون عصري للعمل يضمن حقوق العمال في تحديد ساعات العمل ، وفي شروط عمل لائقة وصحية ، وفي التمتع بالعطل والاجازات مدفوعة الاجر ، ووضع حد لاستبداد ارباب العمل وفرض التزامهم باحكام القانون وبالاتفاقيات الجماعية المبرمة ، تحت وطأة العقوبات الرادعة ، وتحريم التزامهم باحكام القانون وبالاتفاقيات الجماعية المبرمة ، تحت وطأة العقوبات الرادعة ، وتحريم التسريح الكيفي والفصل التعسفي ، وتبسيط اجراءات حل نزاعات العمل ، وضمان حرية النشاط والتنظيم النقابي لجميع العمال ، بما فيهم العمال الزراعيون ومستخدمو الدولة .

٥ ــ تطوير نظام الضمان الاجتماعي بحيث يشمل جميع العاملين باجر دون استثناء ، ويغطي جميع مجالات التامين ضد العجز والمرض واصابات العمل والشيخوخة والوفاة والبطالة وكذلك التامين الصحي الشامل للعمال وعائلاتهم ، واخضاع صندوق الضمان لادارة ديمقراطية منتخبة من قبل العمال

٦ ــ تنظيم سوق العمل الاردني بما يضمن الحد من العمالة الوافدة بصورة شاملة وواقعية .

٧ ــ ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتقديم المساعدة على شكل معونات اجتماعية للحد من البطالة وكذلك على القطاع الخاص ان يتحمل مسؤولياته باستيعاب اعداد من العاطلين عن العمل بتوفير فرص عمل اضافية .

٨ ــ الحد من الفوارق بين الريف والمدينة والنهوض باوضاع المحافظات والمناطق الريفية والبوادي ، وتوفير الخدمات الاساسية لها كالتعليم والمياه والكهرباء والطرق ومرافق العلاج وخدمات الهاتف والبريد والمواصلات العامة .

٩ ـ ضمان حق المرأة العاملة في الاجر المتساوي وصيانة حقوقها في حالات الزواج والولادة والحضانة ورعاية الاطفال .

١٠ ـ ان تقوم الدولة بوضع مخصصات شهرية للعاطلين عن العمل لمن لا يجد وبحيث يجري تسديدها لاحقا من راتبه بالتقسيط الميسر عند التحاقه بالعمل .

١١ ـ اقامة المشاريع التنموية الزراعية الواسعة وشمولها الارياف والصحراء وتوزيع الاراضي .

١٢ ـ وضع سياسة تنموية تنطلق من البنية بحل المشكلة الزراعية .

١٣ ـ اعادة النظر كلياً

بالسياسة التعليمية الراهنة بصفتها احد اهم اسباب البطالة ، ان التعليم القائم في القطاع العام والخاص لا يبنى على اساس حاجة السوق وفروع الاقتصاد ولا يخدم اهداف التنمية الوطنية .

ان الظرف الجديد يملي ، كمهمة ذات اولوية قصوى ، ضرورة تلاقي جميع القوى والشخصيات الوطنية ، جميع الفعاليات الشعبية والاجتماعية والنقابية وسائر القوى الحية المؤمنة بضرورة التغيير ، تلاقيها وتفاعلها وتظافر جهودها من اجل توحيد صفوفها في جبهة عريضة للنضال المشترك من اجل التحول الديمقراطي والخلاص الوطني ، وبصرف النظر عن الخلافات الفكرية والسياسية والدوافع الفئوية الضيقة ، فان مصلحة البلاد ومستقبلها ، ومصالح الشعب ومصير اجياله ، ينبغي ان تعلو فوق اي اعتبار اخر ..

ان حزبنا يمد يد التعاون الصادق الى جميع القوى الحية المخلصة المؤمنة بالتغيير لاغتنام الفرصة الذهبية بالعمل من اجل انجاح الجهود المبذولة حاليا لعقد المؤتمر الوطني الاردني الذي تقدم القائمون عليه ببرنامج للخلاص الوطني الى الحوار الشعبي العام وفي القلب منه وقف التدهور في معيشة المواطنين .

التعقيب على الورقة

جمال التميمي

/ عضو الهيئة الإدارية لنقابة البتروكيماويات قال :

انعكست مشكلة البطالة بكل سلبياتها على المجتمع الاردني وادت الى تنامي الراسمالية وازدياد عدد العاطلين عن العمل من الخريجين وكذلك فتح الابواب للعمالة الوافدة .

واضاف : ان قانون العمل الحالي اعطى الحق لصاحب العمل لممارسة مزيد من الضغوط على العمال وممارسة الفصل التعسفي .

وايد ما جاء في الورقة في ان الاختلالات وتزايد النمو السكاني ادى الى تفاقم ازمة البطالة ومن ثم

● د. نظام عساف

زيادة نسبة الفقر بين صفوف الشعب .

واشار الى ان النقابات تصدت للدفاع عن العمال في الوقت الذي

د . نظام عساف : يجب اعادة النظر بالنظام الضريبي لصالح التصاعدية

تخلت فيه وزارة العمل عنهم فاتحة الابواب للعمالة الوافدة ، ومؤكدا ان الحل يكمن في اتحاد القوى الشعبية والنقابية لمواجهة ظاهرة البطالة .

د : نظام عساف /رئيس مركز الريادة للدراسات

بعد ان ثمن دور الحزب ومكتبه السياسي على هذه المبادرة وبعد ان سجل تقييمه الايجابي لمضمون الورقة اشار الى ان الدراسة معززة بالوثائق والمراجع محددا ملاحظاته على النحو التالي :

انه يؤيد ما جاء في الورقة حول افاق الحل ويرى ان الموضوع الاساسي يعالج ضمن (٣) مرتكزات هي :

أ) توفر الموارد الطبيعية : فاذا كانت هنالك موارد طبيعية في حالة وفرة فانها تسهم في معالجة البطالة .

ب) النظام الضريبي : معالجة البطالة من خلال نظام ضريبي تصاعدي على الدخل ، مشيرا الى تجربة الدول الاسكندنافية بهذا الخصوص .

ج) معالجة موضوع ثقافة العيب : يسهم في حل مشكلة البطالة .

د) تطوير العلم وامتلاك التكنولوجيا والتخصص في بعض

خليل خوري : الاعفاءات يجب ان لا تغطي صناعات لا تقدم اضافة للدخل الوطني

● سمير البيطار

الصناعات يجعل للبلد تمايزا على مستوى عالمي وتصديري ، الا اننا لغاية الان غير قادرين على استخدام هذا المرتكز بالرغم من وجود الجامعات العديدة في البلاد .

احمد ابو سيلة

رئيس نقابة العاملين في الخدمات الصحية اشار الى ما يلي :

ـ المشكلة ليست في العمالة الوافدة بل في عملية تنظيمها وفي التشريعات العمالية خاصة وان هنالك مواد غير مفعلة في قانون العمل مثل المادة (٥١) .

ـ التهرب الضريبي بسببه عدم الانتفاع من هذه الضريبة .

ـ من اسباب البطالة زيادة عدد الخريجين من الجامعات الرسمية والاهلية وغياب التخطيط .

ــ استبعد مبرر ثقافة العيب مشيرا الى ان المشكلة تكمن في الاجور المتدنية .

ــ هنالك خلل في السياسات الصناعية وغيرها ؟ من مخطط لمثل هذه السياسات (تجويع الناس .. الرضوخ للشريك الاستراتيجي .. الخ) ــ الحل يكمن في العودة الى ما كنا عليه سابقا خاصة وان الكل في الممارسة يجد نفسه يتعامل مع التطبيع بطريقة غير مباشرة والرضوخ للامر الواقع / والمخطط يجر البلد الى وضع معين رغم فشل

التسوية السياسية ورغم ان هذه التسوية المطروحة تعمل على ارضائنا باقل ما نرضى لفرض سياسية الامر الواقع / لا بد من تعاون الجميع من سياسيين واقتصاديين ونقابيين واكاديميين في مواجهة هذه الظاهرة .

سمير البيطار

/ نقابي عمالي :

بعد ان ثمن الجهد المبذول في الورقة واسلوبها الشمولي في التحليل اشار الى الملاحظات التالية تشير الورقة الى زيف شعار قطف ثمار السلام ، اعتقد انه يجب الغاء هذه الفقرة التي تتحدث عن المعاهدة وعن المياه ، واقترح اضافة ما هو مستجد في موضوع المياه ، واضافة فقرة حول العمالة الاردنية المهاجرة الى (اسرائيل) واغناء هذا الموضوع .

اما عن « ثقافة العيب » : فقد تحدث رئيس الوزراء مؤخرا عن ثقافة العيب في اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد بجرش مؤخرا معتبرا ذلك سببا رئيسيا للبطالة ، والمطلوب الرد عليه لان هذا السبب واهيا وغير دقيق .

اسمى خضر

اشارت الى ان الدراسة لم تشر الى مسالتين بشكل كاف وهما :

١ ـ لم يرد اي شيء عن بطالة النساء وعن النساء كمورد بشري هام وكقطاع يعاني من انخفاض نسبة العمالة فيه .

٢ ـ اغفال ما يسمى « التامينات الاجتماعية ضد البطالة » واعتقد ان الحل المتاح هو تطبيق الحد الادنى للاجور ، وهذا سوف يحد من تدفق العمالة الوافدة ، كذلك فان تفعيل الضمان الاجتماعي لتشمل كافة العمال سيساهم في الحد من المشكلة .

٣ ــ هنالك منهج اقتصادي حكومي مستند الى سياسات وبرامج التصحيح الاقتصادي مسؤول عن الازمة الاقتصادية ، ولا بد من منهج مركب للتصدي للسياسات السائدة ، ولا بد من تفعيل القوانين والانتصار للعمال للحد من تفاقم هذه الازمة .

فالعمال هنا غير مسنودين سياسيا واقتصاديا وعلى النقابات التصدي لمشكلة البطالة بعيدا عن العمل الموسمي ، واعتقد ان النقابات مقصرة في هذا الجانب .

٤ ــ هنالك اتجاه في البلاد لتدمير العمل التعاوني حيث ان الشروط لانشاء هذه التعاونيات غاية في الاجحاف .

٥ ــ لا بد من ضمان تكافؤ الفرص والزام اصحاب العمل بوضع معايير لاختيار العمال للوظائف مسبقا ، ونشر اعلانات بشأن الشواغر وتفعيل مكاتب الاستخدام لضمان عدم الاستغلال الاجري .

... تدعو الى انشاء صندوق تأمين ضد البطالة

احمد ...

/ جريدة البلاد قال :

ان الورقة ... شخصت المسألة جيدا ، واشار الى ان المستثمرين يهربون من البلاد الى بلدان اخرى لكثرة الضرائب ، ولجوء الحكومات المتعاقبة دائما الى حل مشكلة عجز الموازنة بالضرائب .

ــ الموارد موجودة في البلاد ولكن الدولة لا تريد استخدامها .

ـ ليس بنية الدولة التخلي عن العمالة الوافدة بسبب الاموال التي تجنيها من ورائها ، وحل مشكلة البطالة يحتاج لارادة سياسية .

ـ ثقافة العيب وسيلة لتبرير سياسات الحكومة ولا تعتبر سببا للبطالة .

ــ الضمان الاجتماعي في ازمة واستثماراته خاسرة ، وعدد قليل من التامينات يجري تطبيقها .

ـ الجمعيات التعاونية سوف تجري خصخصتها من قبل صندوق النقد الدولي .

ــ على الاحزاب والنقابات ان تحضر كل مؤتمر تنظمه الدولة ، لان اكثر ما يريح الحكومات غياب الاحزاب والنقابات عن هذه المؤتمرات .

ـ بالنسبة للمشاريع الاردنية الاسرائيلية في اربد وجسر الشيخ حسين الهدف منها سياسي الى جانب الاقتصادي لبلورة وجه سياسي للاردن في الخارج .

مقبل المومني رئيس المجلس المركزي لاتحاد العمال الاسبق : اشار الى ما يلي :

١ ــ السياسات الحكومية للحكومات المتعاقبة هي التي ادت الى تفشي البطالة وتفاقم النتائج الاجتماعية المترتبة عليها ، وهذه السياسات فرضت على الاردن بسبب التبعية المطلقة لشروط واملاءات صندوق النقد والبنك الدولي والتي اصبحت بموجبها البلاد مرتهنة للعوامل الخارجية وبالتالي اصبحت سياسات البلاد بعيدة كل البعد عن مصالح طبقات الشعب الفقيرة ، وغابت عن خططها التنموية اية اشارات جادة لمعالجة

... ٢ ــ ان حل مشكلة البطالة ...

والافلات من الضغوطات وعوامل التبعية وعدم التمسك بالسياسات الاقتصادية التي ثبت فشلها وادت الى الفقر والجوع .

٣ ــ وهذه الجهود الجماعية تتطلب برنامجا وطنيا للقضاء على البطالة من خلال :

أ ـ معالجة اوضاع التشريعات العمالية (قانون العمل) و (قانون الضمان الاجتماعي) (قانون النقابات) مما يمكن من وضع قوانين عصرية وديمقراطية تضمن تحديد الحد الادنى للاجور وربط الاجور بالاسعار وصيانة حقوق العمال وحمايتهم من الفصل التعسفي وتسلط اصحاب العمل وتبسيط اجراءات حل النزاعات العمالية وضمان حرية التنظيم والنشاط النقابي وشمولية عمال الزراعة ومستخدمي وعمال المؤسسات العامة وموظفي ومستخدمي الدولة .. وتطوير قانون الضمان الاجتماعي وشموله جميع مجالات التامين ضد العجز والمرض واصابات العمل والتامين الصحي والبطالة .

ب ــ القيام بالمشاريع الاستثمارية والانتاجية الكبرة التي تستوعب اعدادا اكبر من العمال حتى لو كانت قليلة الربحية .. وتشجيع الاستثمار وحماية المنتوجات الوطنية وتشجيع اقامة التعاونيات وتوحيد المؤسسات والصناديق مثل بنك الانماء الصناعي وصندوق المعونة الوطنية لاعطاء القروض الميسرة لاقامة المشاريع الصناعية والزراعية والانتاجية .

ج ــ ايجاد المؤسسات المتخصصة لوضع الدراسات التي نستطيع من خلالها تحديد حجم المشكلة بشكل دقيق ، بما يقتضيه ذلك من اجراء مسح شامل للايدي العاملة المحلية ، واجراء تصنيف وظيفي (آ ، ب ، ج) يجري على

... الماسة ... بديل لها من الايدي العاملة المحلية

اسمى خضر

/ اشارت مجددا الى ما يلي :

ــ ضرورة توحيد جميع الصناديق (المعونة .. الزكاة وغيرها) في صندوق واحد لاعطاء المعونة لمن يستحقها من منطلق الحق وليس كمنحة قائمة على اساس التمييز ــ التميز في الاعفاءات الجمركية يزيد من نسبة البطالة فهنالك بعض القطاعات تعفى سياراتها وحاجياتها المستوردة من الجمارك ، حيث لا تجري مناقشة هذه الامور والوقوف امامها خاصة واننا لسنا في حالة حرب وعلى النواب اثارتها لانها تستنفذ الموارد المالية وتساهم في تفاقم الازمة ــ المطلوب ايضا تعديل السياسات على جميع المستويات وتثقيف العمال بما ينفعهم وما يضرهم خاصة في قانون العمل .

ــ المطلوب ليس فقط التشخيص ووضع السياسات

د. رياض النوايسة : المدخل لمعالجة البطالة مدخل سياسي قبل ان يكون اقتصاديا

والتأثير على صانعي القرار وتنويرهم :

ـ نضال غانم ـ

عضوا المكتب السياسي للحزب اشار الى ما يلي :

ــ ان المؤتمر الاقتصادي الذي دعت اليه الحكومة لن يحقق شيئا وذلك لعدم توفر الارادة السياسية لحل مشكلة البطالة والدليل على ذلك التدخل الحكومي المستمر في شؤون النقابات وفرض

هيثم نصراوين

اشار الى ما يلي :

ـ بعد مناقشة هذه الورقة واعادة صياغتها وفقا للاضافات والتعديلات ، اقترح على رفاقنا في حشد طرح هذه الورقة على النقابات في ندوة عامة اشمل من هذه الندوة ، حيث يتم الضغط على الحكومة لايجاد حل لمشكلة البطالة .. وفي تقديري ان الدولة لن تحل هذه المشكلة بدون ضغوط لانها تخلت عن واجباتها الاقتصادية ، ولن المشاركة في المؤتمر الاقتصادي الذي دعت اليه الحكومة يؤدي الى تحسين صورة الحكومة .

ــ اغفل التقرير النتائج الاخلاقية والاجتماعية المترتبة على البطالة (الجرائم .. السرقات .. الخ

ـ المطلوب تنظيم العمالة الوافدة وليس معارضتها لان هنالك جانب ايجابي فيها متمثلا في تعزيز الاخاء القومي .

ـ الاردن بلد زراعي ، والغريب ان تشكل الزراعة ٥٪ من الناتج القومي ، وهنالك اراض كثيرة

... ويجب اخذ هذه الامور بعين الاعتبار وليس هنالك ما يلزم صاحب العمل بمعايير واضحة عند اختيار العمال او الموظفين .

ــ على صعيد التكنولوجيا ، يتوجب علينا استيرادها وتطويرها

ردود على المداخلات والملاحظات

محمد النايف .

/ عضو المكتب السياسي للحزب

بعد ان ثمن الملاحظات والمداخلات الجادة والموضوعية والعلمية التي قدمت . ركز على عدد من القضايا ابرزها : ١ ــ ان البطالة كظاهرة اجتماعية اقتصادية ، هي ظاهرة سياسية بامتياز لانها المحصلة والنتيجة ، لاحد نتاج العملية التنموية الاقتصادية الشاملة ، التي انتهجتها الدولة في سياق نموها وتطورها وما البطالة الا احد الازمات المباشرة لتلك السياسية الطبقية والتنموية الاقتصادية والاجتماعية التي خطط لها ، واسادها ونفذتها الشريحة الكمبرادورية الطفيلية من البورجوازية المحلية ، والتي هي مكون رئيسي للائتلاف الطبقي الحاكم ، والمرتبطة تاريخيا ومنذ نشأة الكيان والدولة مع الراسمال العالمي وتعاظم هذه الجذور اقتصاديا وسياسيا بعد الطفرة النفطية والمساعدات المالية الهائلة التي قدمت للاردن من قبل الدولة العربية ، اسرعت هذه عملية التحول والانتقال لفئات وشرائح اجتماعية من والى مدى ، الى الرسملة فتوسعت راسمالية البنوك والتامين والراسمالية العقارية والزراعية .. الخ .

النظام الضريبي ساهم في تمركز الثروة في يد فئة قليلة

واصبح لهذه الشرائح دور يتعدى الاقتصاد ، الى المشاركة في القرار السياسي الحكومي .

لذلك اركز وابرز التالي ، من الخطا ان نقع بمحذور فصل السياسي عن الاقتصادي ، والقول مثلا ، انه عندما تتوفر الارادة السياسية لدى الحكومة فانها قادرة على وضع الحلول لازمة البطالة . فالموضوع ليس بهذا التبسيط ، انه اعقد من ذلك ، بفعل التداخل والتشابك الذي لا فكاك له بتاتا ، في الظروف الحالية .

٢ ــ ان « برنامج التثبيت الهيكلي » وما اطلق عليه في الاردن « برنامج التصحيح الاقتصادي » ادى الى اتساع ظاهرة البطالة الى مستويات غير مسبوقة ، والى معدلات الفقر المدقع الى مستويات خطرة . وهذا بسبب البرنامج ذاته ، الذي ادى الى تخلي الحكومات المتعاقبة عن دورها المحدد في الدستور في حماية الامن الاجتماعي للمجتمع والمواطن ، برفع الدعم عن المواد الاساسية ، والمستلزمات الاساسية لحياة الاسرة الاردنية من ماء وكهرباء ومحروقات ، وتعويم الاسعار ، وفي سلسلة الضرائب التي تفرض ما بين الفئات والشرائح الفقيرة والمعدمة من المجتمع وما بين شريحة الاغنياء ، من كبار الرأسماليين . فالموازنات السنوية ، لم يعد فيها ما يطلق عليه الراسمال الجاري لاقامة مشاريع ، لتشغيل العاطلين عن العمل ، بل ان سياسة الحكومة تعمل جاهدة على الاسراع في بيع مؤسسات القطاع العام والمشترك ، وبيع اسهمها في المؤسسات الاقتصادية بما فيها الرابحة ماليا ، والعمل على دخول ما يسمى الشريك الاستراتيجي في بعض المؤسسات الاقتصادية ، بنسب مالية واسهم عالية ، ستؤدي الى تفاقم مشكلة البطالة .

٣ ــ ان ظاهرة البطالة ، هي ظاهرة عالمية ، وليست خاصة في الاردن ، تتعامل معها الحكومات في كل بلد بسياسات متباينة منها مستوى النمو الاقتصادي ، والناتج المحلي والقومي الاجمالي ، وايجاد حلول مباشرة في ظل كل وضع محدد ، دون ان يعني حلها نهائيا . اما في الاردن فالبطالة التي وصلت الى معدلات قياسية ، فلم تقم الحكومات المتعاقبة بوضع ادنى حل مباشر ومرحلي او استراتيجي ، سوى كلام مطبوع على ورق ابيض بحبر اسود والحكومات بدأت تلجأ الى سياسة طبقية سياسية ديماغوجية في ان السبب الرئيسي للبطالة في الاردن هو العمالة الوافدة ، وتضخيم ارقامها ، دون ان تسال من المسؤول عن ذلك ، وما هو الهدف الاقتصادي والسياسي والطبقي من هذه السياسة . وفي هذا السياق نشير الى ان الحكومة هي المسؤولة لوحدها عن تفاقم هذه المشكلة فالسياسة التعليمية القائمة لا ترتبط اطلاقا مع حاجة السوق الاقتصادية ، فسنويا يتم اغراق السوق بعشرات الالاف من المواطنين الذين يحملون شهادات متنوعة ولا يجد السوق حاجة للعمل ، ورفضها الدائم لتحديد معدل للاجور قابل للتعديل الدائم بما يتلائم مع معدلات ارتفاع تكاليف المعيشة ، ان الراسمال الجشع الكمبرادوري والطفيلي وقطاعات رأسمالية اخرى خصوصا الخدمات ، شجعت الى فتح الابواب واسعا للبطالة الوافدة لهدف محدد ان تزيد من معدل دخلها المالي الشهري والسنوي واستغلال بشع للعامل الوافد ، وحرمانه من ادنى حقوقه الحياتية ، وتشغيله في بعض الاعمال ساعات طويلة ، بدون ضمان صحي ، ولا ضمان اجتماعي ناهيك عن الفصل من العمل ، دون اي سبب يذكر وبنفس الوقت الترويج لسياسة هادفة الى خلق تنافس وربما تناحر وعداء ما بين العمال انفسهم الاردنيين والوافدين ، بالرغم ان كلاهما يتعرضان للاستغلال الطبقي البشع ، من قبل الراسمالي ، الذي لا هم له سوى الربح ومراكمة الثروة ، ولا يهمه من يشغل من العمال بتاتا ، وتلك سمة لازمة من صفات الراسمالي المستغل . ويتعاظم ذلك في ظل فتح الاسواق والغاء الحواجز الجغرافية والقومية ، والجمركية في إطار الشركات العملاقة الفوق قومية ، التي يستطيع بعضها في سياق اقامة المشاريع الكبرى الاقتصادية المختلفة ، نقل الالاف من العمال والمختصين من بلد الى اخر . اننا ندعو النقابات العمالية وغيرها ان لا تنظر للعامل الوافد ، نظرة غير ايجابية ، بل ان تتمسك بموقعها الطبقي في ان العمال مهما كانت جنسيتهم يتعرضون للاستغلال الطبقي .

وفي هذا السياق نركز على ان البدء بحل مشكلة العمالة الوافدة ، يبدأ بتحديد حد ادنى للاجور ، مناسب وقابل للتعديل ، مع معدلات تكاليف المعيشة ، والضمان الصحي والاجتماعي عبر سن قوانين ووضع معايير محددة وبدون ذلك فانه كلام هراء .

٤ ــ ان ظاهرة البطالة ، التي وصلت مستويات ومعدلات غير مسبوقة وما ولدته من اثار اجتماعية مباشرة ، باتساع معدلات الفقر والفقر المدقع ، وانتشار الجريمة والتسول واعمال غير مشروعة وغير اخلاقية ، باتت تتطلب الارتقاء بالوعي الاجتماعي والاخلاق الى الشفافية . فالارقام ، عن معدلات البطالة والفقر والنمو الاقتصادي ، يجب كبداية للاصلاح (اذا كان ذلك ممكنا) ان تكون دقيقة ، وليست تقديرية لنكتشف بعد ذلك انها خنفشارية ، ولذلك ندعو الى تاسيس مراكز للدراسات الجادة المستقلة عن الحكومة ، وتوفير كل الروافع لها ، بحمية والزام الحكومة والمؤسسات الجماهيرية ، بمختلف تكويناتها واهدافها الى الاشتراك فيها ، وبناء شبكة من الباحثين في كل المحافظات مرتبطة بالمركز .

في هذا السياق وبسبب تفاقم اخطار البطالة ندعو الى انشاء صندوق من موازنة الحكومة السنوية ، وبمساهمة من القطاع الخاص ، لتقديم راتب شهري محدد ، للعاطلين عن العمل ، يجري تسديده ، بنسب محددة شهرية عند العمل لهذا الداخل .

● احمد النمري

أحمد النمري

/خبير اقتصادي ـ

اشار في معرض دفاعه عن الورقة الى ما يلي :

ــ ان مشكلة البطالة مشكلة سياسية اقتصادية تتفاقم في البلاد منذ مطلع التسعينات ، خلقها تحالف طبقة الكومبرادور مع شرائح بيروقراطية متنفذة ، عبر الالتزام ببرنامج التصحيح الذي يسيطر عليه صندوق النقد الدولي والدخول في العولمة عبر الشراكة الاوروبية ومنظمة التجارة العالمية التي ازالت القيود والحدود والحق اكبر الضرر باقتصاديات العالم الثالث .

ـ ان اتفاقات اوسلو ومعاهدة وادي عربة اوقعت الاردن في حبائل الهيمنة الصهيونية .

ـ برامج التصحيح الاقتصادي لم تخلق نموا اقتصاديا ، بل خلقت ركودا وفرزا اقتصاديا طبقيا حادا ، حيث عدلت القوانين لصالح التحالف الطبقي الحاكم (الكومبرادور والبيروقراط) .وكذلك الضرائب ، فضريبة الدخل انخفضت من ٤٠٪ الى ١٥٪ وفرضت ضريبة المبيعات التي يتأثر بها الكادحون والجماهير الشعبية وغيرها من الضرائب الاضافية .

فالتشريعات جاءت لمصلحة الطبقات الاكثر غنى ، فقانون العمل الجديد اسوأ من القديم وخاصة المادة (٣١) ، وهنالك اقتراحات بتعديل قانون الضمان ليرجع خطوات للوراء . كما ان تغيير قانون الانتخاب جاء ليعكس زيادة القوة السياسية للكومبرادور .

ـ النقابات العمالية متفرقة منذ فترة والعمل العمالي يجب ان يكون جماهيريا ليحقق النتائج المرجوة .

ـ ليس سرا انه يسمح لراس المال الاجنبي ان يتملك ١٠٠٪ و ٥٠٪ من المؤسسات الاخرى .

ـ هنالك هجمة طبقية والمؤتمر الاقتصادي مؤتمر حكومي ، واذا امكن للتحالف الشعبي ان يتفق على عدم المشاركة في هذا المؤتمر فانا مع هذا الاتجاه لان الحكومة لها الياتها التي تمكنها من توجيه المؤتمر كما تشاء .

ــ النظام الضريبي في الاردن ساهم في تمركز الثروة في يد فئة قليلة .

ــ اتفق مع ما ذكره الرفيقان مجلي نصراوين ومحمد النابلسي بشأن العمالة الوافدة ، وارقام الحكومة مبالغ فيها . فقد قفزت ارقام الحكومة من ٣٠٠ الف الى ٤٠٠ الى ٥٠٠ الف الى ٦٠٠ الف !!

ــ الارقام التي تزودنا بها الحكومات حول النمو الاقتصادي وغيره ارقام خاطئة ويجب عدم البناء عليها .

سمير البيطار :

ثقافة العيب سبب واهي .. وغير دقيق ..

خلاصة الندوة

الرفيق سالم النحاس

اشار في ختام الندوة الى ما يلي :

١ ـ انه ستعاد صياغة الورقة في ضوء المداخلات والملاحظات التي تم تسجيلها على الورقة .

٢ ـ مشاركتنا في المؤتمر اذا ماتمت ستكون شكلية لان كل شيء جاهز ومعد وسوف نستشير الاحزاب في ذلك او نقوم بتقديم هذه الورقة .

٣ ـ عند انتهاء اللجنة المكلفة باعادة صياغة الورقة في ضوء المداخلات والملاحظات سيجري اعادة توزيعها على الحضور .

مهرجان الفحيص التاسع / الاردن تاريخ وحضارة

الأهالي ــ الفحيص مدينة نموذج للمدن الاردنية .. فعلاوة على حصانتها التاريخية ، فانها كانت دائما تعرف ما تريد ، وقرارها باستمرار من راسها . نادي شباب الفحيص بدأ في مطلع الخمسينات .. ويقول لك اهل الفحيص .. انه ما زال هو كما هو منذ نصف قرن تقريبا .. ويتوارث الفحيصيون فيه العمل الوطني والعمل التطوعي . وقبل ٩ سنوات اطلق النادي فكرة المهرجان « الاردن تاريخ وحضارة » . ونجد هذا العام شيئا جديدا .

تجد المزج بين ما تحقق في الفن الاصيل والبحث على ارض الواقع عن الابداع المخبوء في اوساط الشعب والكشف عنه . فمن جورج وسوف الى فرقة النغم الاصيل (شباب يبحثون عن فرجة امل خارج تجارة الفن » .

وتجد الالتصاق الحميم بالهموم الوطنية والقومية :

فشخصية المهرجان التاسع المرحوم شفيق ارشيدات . هذا العالم البارز في الحياة الوطنية الاردنية والشخصية العربية : هي مدينة بغداد .. هذه اللفتة الابداعية عن بغداد في اصرارها على الحياة رغم بطش العدوان الامريكي .

ولا يتركون لك شيئا : فعاليات ثقافية فكرية وشعرية يقودها تنوع مثير في اطاره الوطني والقومي .. واستمرار لحمل مشعل النضال بايدي من لم يسقطوا بعد : من سوريا ممدوح العدوان و د . محمد محفل ومن مصر احمد فؤاد نجم ومن لبنان كميل داغر ومن العراق طراد الكبيسي : ومن الاردن رجاله الذين لديهم ما يقولونه للناس في مختلف المجالات من اشكاليات التنمية والبحث في العقل والتاريخ ، والدفاع عن الهوية القومية في مواجهة العولمة الامريكية والختام البحث في قضايا الاردن افاق وحلول .

تعددية واقعية وبانوراما واسعة تطل على البيئة ومشاكلها والزراعة ، والثقافة في معارض الكتاب والكاريكاتير .

ولا ينسون احد الشباب الذين رحلوا ، ومن بناة النادي .. المرحوم خالد منيزل فيفردون لذكراه ركنا « ركن الثقافة والامسيات الشعرية » . يا لهذا الوفاء العظيم .

كل هذا الزخم والروح العالية ، والتعدد في اطار الحفاظ على التاريخ والحضارة والتطلع الى المستقبل بثقة .. يقوده نادي شباب الفحيص .. عملا تطوعيا خالصا ؛ والاهم ان المدينة كلها تشارك به .. بادارته ، بخدمة زائريه .. وتشارك بالفخر ان العمل التطوعي والجماعي يمكن ان ينتج الكثير .. وانه تجربة لن تفشل .. وها هي تتطلع الى المهرجان العاشر القادم فالفحيص هي : قيثارة الاغاني حيث يتجدد الفرح وترتقي ارواحنا من جديد سلالمها العالية ونحن نخطو خطوة تاسعة داخلين بوابة مهرجان الفحيص « الاردن تاريخ وحضارة » .

على بيادر القمح يطلق الفلاحون اعراسهم ومن احضان الدوالي تخرج القرويات بالسلال المليئة بفضة الكروم ، وعند النبع القديم تتشكل الحكايات وتاخذ الاسطورة لونها .

مهرجان الفحيص على عهده معكم وفي للارض والتراب وارواح الاجداد ، مفتوح على الابداع والتجلي ، حاضر في هوية الامة .

ياتيكم هذا العام بالق جديد ويحمل في جعبته اشياء جديدة في الفن والثقافة .ولانه حارس للحلم والفرح فانه حريص على تقديم مع ما ينسجم مع روح الناس وهواجسهم ولانه معني بالثقافة الجادة فانه مهرجان المثقفين جميعا . ولانه منخرط بالهم الوطني فهو مهرجان الاردن كل الاردن .مهرجان الفحيص اصرار على ما هو ايجابي في الامة وما هو حر مثير للامل وهو تشبث بالروح الوطنية العالية .

لربما تنحني الاشجار الباسقة امام الريح قليلا . ولربما تصمت ربابة الراعي لبرهة او ترتخي اوتار قيثارة الاغاني ، لكن الايقاع في داخلنا والفرح فعل المكن في ارواحنا والحلم سيد هذا الزمن وكل زمن ، وحين تشعل شعلة مهرجان الفحيص نستشعر ان حرارة الموسيقى تدب في القيثارة والربابة وان الاشجار وقفت منتصبة متاهبة للاستماع .

مهرجان الفحيص التاسع اصرار على الفرح وتشبث عنيد بالامل وفسحة واسعة من اجل حلم الامة .

● مكادي النحاس

● جانب من جمهور المهرجان

نائب رئيس نادي الجليل / مخيم اربد لـ « الأهالي » :

« نؤمن بضرورة انعقاد المؤتمر الوطني الاردني القادم والمبني على قاعدة ان تذوب (الأنا بالكل) » ..

اربد / سهير ابو رواق

الاندية الشبابية احدى روافد مؤسسات المجتمع المدني التي تسير في خطى ثابتة نحو الانخراط في المؤتمر الوطني الاردني السادس وذلك للدفاع عن استقلاليتها وديمقراطيتها وتعزيز اساليب عملها والتعريف المواطن بحقوقه في حياة حرة كريمة خالية من القهر والظلم .ولعل (نادي الجليل / مخيم اربد احد هذه الاندية) التي تعتبر محطة توقف ينبغي الاشارة اليها والحديث عن همومها ..

« الاهالي » التقت الاستاذ محمود ابو عمر / نائب رئيس نادي الجليل الذي قال : ان الاندية الرياضية تعتبر احدى مؤسسات المجتمع المحلي والتي تعمل في نطاق رعاية الشباب والعمل التطوعي والخدمة العامة لاداء رسالتها التي وجدت من اجلها وهي العمل على اعداد الشباب بدنيا وعقليا وسلوكيا واجتماعيا ومن كافة الجوانب ، وذلك لمواجهة اعباء الحياة القادمة وصولا الى مجتمع التكافل والتعاون والمحبة ، وهذا كله ياتي من خلال اشراك الشباب في مختلف اوجه النشاطات التي يرعاها النادي ، اما عن الدور الوطني الذي يقوم به نادي الجليل فاننا نسعى دائما لاقامة الندوات والمحاضرات الثقافية والسياسية التي تتحدث عن هموم وقضايا الامة والوطن ونشر الوعي العام بكل ما يواجه الانسان في حياته اليومية وهمه ، وضرورة وعي الانسان بحقه كمواطن مما يساهم في ممارسة حريته ويحمل ذلك على تنمية الابداع لديه كما ان النادي يقوم باحياء المناسبات المختلفة ، وقد جاء يومنا الطبي هذا العام متزامنا مع الذكرى الخمسين لاغتصاب فلسطين كتعبير عن الذكرى حيث قدمنا الخدمة الصحية والطبية للمواطنين مذكرين بالمناسبة الاليمة مكرسين جهدنا لخدمة الناس بما يحتاجونه عملا بضرورة تقديم الخدمة للمجتمع العام المحيط بنا مع عدم نسيان ذكريات الامة المؤلمة واضاف ابو عمر : اننا ونحن نتطلع الى نجاح المساعي الطيبة للاخوة القائمين على الاعداد للمؤتمر الوطني الاردني السادس ، نسأل الله لهم التوفيق في عملهم وسعيهم الصادق لاهمية عقد مثل هذا المؤتمر ولكننا نامل ونؤمن بضرورة الإعداد السليم المبني على قاعدة ان تذوب (الانا بالكل) وضرورة تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة لان الامة تعاني الكثير من الاحباط ولهذا يجب ان يكون هذا العمل ناجحا بكل المقاييس وان طالت فترة الاعداد له وبالتاكيد فان برنامج المؤتمر لا يمكن ان يغفل هذا الجانب وذلك لاهميته واهمية الشباب وضرورة العمل على رعايتهم من كافة الجوانب ..

● محمود ابو عمر

واشار الى ان : عدونا شرس ولا يؤمن الا بالقوة ويجب ان يكون ردنا عليه بان نعمل معا على اساس واحد وهو (ما اخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة) وان طال الزمن من هنا نجد الجهود التي يبذلها عدونا في جسر الناس الى التطبيع والقبول وجودهم كامر طبيعي الا ان ذلك لا يمكن ان يمر على كل من يعي حقيقة وتركيبة العدو الصهيوني ونحن نشد على يد كل الطيبين الذين يعملون بالصبر طاقاتهم في فضح اساليب التطبيع واستغلال حاجة الناس للعمل ولقمة العيش مما جل قبولهم للتطبيع تحت مختلف المسميات من هنا نجد لزاما علينا ان نعمل على نشر التوعية لدى الناس بخطورة مثل هذا السلوك املين من الله التوفيق لكل من يعمل على مقاومة التطبيع مع عدونا ..

وطالب ابو عمر وزارة الشباب بزيادة الدعم لنا وخاصة الراسمالي دون النظر الى المبلغ الذي نحصل عليه من دائرة الشؤون الفلسطينية اسوة بالاندية الاخرى وخاصة ونحن في نادي الجليل كنا وما زلنا وضمن تقييم وزارة الشباب نحصل على المراكز الاولى المتقدمة في حجم العمل العام وحجم النشاطات المختلفة التي نرعاها خدمة للمجتمع المحلي والبيئة المحيطة بنا ايمانا منا بدور الاندية ورسالتها في الخدمة العامة التطوعية .

المجابهة

صفحة اسبوعية ترصد مجابهة الاردنيين للمعاهدة والتطبيع

هل هي رسالة غير مباشرة للاردن ؟؟

خبير عـراقـي : فتح الاسـواق للمنتجـات الاسرائيلية تخريب للاقتصاديات العربية

الاهالي / حذر خبير عراقي من سياسة الانفتاح التي تنتهجها بعض الدول العربية تجاه الكيان الاسرائيلي بعد انسحابها من مكتب المقاطعة العربية لاسرائيل داعيا الدول العربية التمسك بالمقاطعة العربية لاسرائيل لحرمانها من فرص نسج علاقات اقتصادية مع الاقتصاديات العربية والحيلولة دون تحقيق اختراقات استراتيجية للامن القومي العربي .وذكر الدكتور خليل ابراهيم العزاوي مدير مركز دراسات الشرق الاوسط التابع للجامعة المستنصرية في بغداد في دراسة موسعة نشرتها له مجلة « المركز » ان الاهداف الاقتصادية التي تسعى اسرائيل لتحقيقها في الوقت الحاضر هي امتلاك بنية اقتصادية متطورة وفقا لافضل المعايير الدولية وان الظروف الدولية هي الان لصالح المشروع الصهيوني الدولي مؤكدا بان فتح اسواق عربية للمنتجات الاسرائيلية سيؤدي الى توفير اهم وسيلة لنمو الاقتصاد الاسرائيلي وتخفيض العجز في موازنة التجاري ، في حين ان المقاطعة ستكرس المعضلات في اقتصاده وان اختفاءها سيساهم في علاج هذه المعضلات مضيفا بان المقاطعة العربية كان لها تاثيرها الايجابي على الاستثمار الاجنبي في اسرائيل لتفوق الاعتبارات الاقتصادية العربية واي اضعاف لها يهيء الظروف لاسرائيل لكي تصبح سنغافوره الشرق الاوسط .وقال العزاوي « ان الغاء المقاطعة يعني بطلان تاريخ طويل من الكفاح الذي خاضته الامة العربية ضد الاحتلال والاغتصاب وان ما تطرحه مشروعات التسوية في المنطقة يتمثل فقط في الغاء المقاطعة حتى قبل ان يحصل العرب على اي مكسب من التسوية .

ولمواجهة الغزوة الاسرائيلية للاسواق العربية اقترح الدكتور العزاوي التمسك بمقاطعة اسرائيل حماية للصناعة والزراعة العربية الاقل في بعض مزروعاتها تطورا وقدرة على المنافسة مع مثيلاتها الاسرائيلية وتعزيز التعاون الاقتصادي الذي يلاحظ المراقبون بان دراسة العزاوي تاتي في وقت يوطد فيه راس المال الاسرائيلي وجوده ومرتكزاته في الاردن باقامة المشاريع الصناعية وشراء الاراضي وتداول الاسهم في سوق عمان المالي معتبرين الدراسة بمثابة رسالة عبر مباشرة للحكومة الاردنية لتحذيرها من عواقب تغلغل راس المال الاسرائيلي عبر البوابة الاردنية ولافهامها بان انفتاحها على اسرائيل وادارة ظهرها لمكتب المقاطعة لا يشكل اختراقا استراتيجيا وتدميرا لاقتصاد الاردن فحسب وانما يشكل اختراقا للامن القومي العربي وتهديدا لا تحمد عواقبه لاقتصاديات الدول العربية المجاورة لها!

رجال الاعمال الاسرائيليون يستغلون حالة الركود لشراء المصانع الاردنية

الاهالي - يستغل رجال الاعمال الاسرائيليين حالة الركود الاقتصادي السائدة في الاردن لاقتناص بعض الصناعيين الاردنيين الذين تاثرت مصانعهم من هذه الحالة واضطروا الى تشغيلها بنصف طاقتها الانتاجية او الى توقيفها بالكامل ، وجرهم الى مصيدة التطبيع ليعرضوا عليهم اما شراء مصانعهم بالكامل او المساهمة فيها . ويعتبر احد مصانع الزيوت النباتية الذي تم تاسيسه منذ بداية الخمسينات واحد من سلسلة مصانع كانت متوقفة او على وشك الافلاس والتي قذف لها النشامى من رجال الاعمال الاسرائيليين بطوق النجاة !!

يقول صاحب المصنع « لقد مضى على توقف مصنعنا بضعة سنوات اما الان فالمصنع بعد تغيير غاياته وخطوط انتاجه فانه يعمل على مدار الساعة ويقوم بتشغيله ١٢٠ عاملا وتتراوح الاجور المدفوعة ما بين ٥٠ الى ١٥٠ دينارا شهريا . مضيفا بان الفضل في اعادة تشغيله يعود الى مؤسسة « لود زيا » الاسرائيلية التي اتفق مديرها مع اصحاب المصنع الاردني بان يحول خطوط انتاجه لتشطيب القمصان بماركة VANHEWEN والى الاعفاءات الجمركية التي منحتها الحكومة الامريكية الى اية منتجات اردنية فيها مدخلات اسرائيلية !

وتعليقا على ظاهرة التعاون التي اخذت تتفشى بين اصحاب المصانع الاردنيين المتوقفة والراسماليين الاسرائيليين يقول صانع اردني يدير مصنعا منافسا بان توقف اي مصنع اردني او تخفيض طاقته الانتاجية ليس مبررا كافيا او عذرا مقبولا للقيام هذا النوع من العلاقات التطبيعية ، وما جرى في هذا المصنع وغيره من المصانع الاردنية المتعاونة مع اسرائيل هو مثال حي للوسائل والادوات التي ياتي اليها راس المال الاسرائيلي للسيطرة على صناعاتنا وتحويل العاملين فيها الى مجرد عبيد يعملون لحساب البرجوازية الاسرائيلية .

واضاف ان خطيئة الصناعيين الاردنيين المطبعين مهما كانت فداحتها فانها لا تضاهي الخطيئة الكبرى التي اقترفتها الحكومة حين الغت مقاطعتها لاسرائيل لتتبنى بديلا لذلك سياسة الانفتاح الكامل عليه مما افسح المجال للاستثمار الاسرائيلي ان يتغلغل في كافة المجالات الاقتصادية والاردنية وان يهيمن عليها باقل الكلف الراسمالية مستغلا في ذلك حالة الحصار المفروض على العراق وقيام الحكومة في وقت سابق بتقليص حجم التبادل التجاري معها الى النصف تقريبا وادى في النتيجة الى قيام اصحاب العشرات من المصانع الاردنية بالدخول في شراكة وغيرها من اشكال التعاون مع رجال الاعمال الاسرائيليين ومثال على ذلك الصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية في اربد التي تخطط الراسمالية الاسرائيلية بدعم من الادارة الامريكية الى الدخول في مشاركة مع اصحاب الصناعات فيها بعد ان تمكنت من اقامة مصانع العصر وسبعة مصانع اخرى تقوم الان بانتاج سلع مماثلة لسلع تنتجها مصانع اردنية قائمة مما قلص من حجم مبيعات الصناعات المحلية وارباحها .

مباحثات وزير الصناعة الاردني مع نظيره الاسرائيلي تتجاهل الاستيراد عبر حيفا

الاهالي / الى فلسطين المحتلة توجه يوم الاربعاء الماضي وزير الصناعة والتجارة حيث اجرى مباحثات اقتصادية مع نظيره الاسرائيلي « ناثان شرانسكي » . وحول ما تم التوصيل اليه من لقاءات مشاركة تفعيلا وتنشيطا للاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين البلدين « الجارين » ذكر الناطق الرسمي باسم السفارة الاسرائيلية في عمان « روي جيسلاد » ان المباحثات تركزت حول القضية الخلافية التي تتعلق بمدخلات الانتاج الاسرائيلي التي يتم استخدامها في الصناعات الاردنية القائمة في منطقة الحسن الصناعية للاستفادة من الاعفاءات الجمركية الامريكية والسماح بدخولها للسوق الامريكي وقال ان الجانب الاسرائيلي ابدى تفهما للمطالب التي تقدم بها الجانب الاردني ووافق على تنزيل نسبة المدخلات المنصوص عليها في نظام التسهيلات والاعفاءات الامريكية من ٥و١١٪ الى ٨٪ وذلك تجاوبا مع مطالب الصناعيين الاردنيين الذين اقاموا علاقات تطبيعية مع اسرائيل ولتمكين هذا القطاع من « جني ثمار السلام » التي تشكل الاتفاقيات الاقتصادية وما تنص عليه من معاملة تفضيلية للسلع الاردنية والاسرائيلية عمادها ومصير تغذيتها واكثارها الاساسي

اما الموضوع الثاني الذي حظي باهتمام الوزيرين متعلق بزيادة عدد السلع الاردنية والاسرائيلية المسموح بدخولها الى اسواق البلدين باقل تعرفة جمركية حيث وافق الوزير الاسرائيلي بالسماح ل ٢٣١٤ سلعة اردنية بدخول السوق الاسرائيلي ومنح تخصصات جمركية ملموسة للمكيفات واجهزة التلفزيون والسيراميك الاردنية المصدرة للسوق الاسرائيلي .

وحول موضوع استخدام الموانيء الاسرائيلية من جانب بعض المستوردين الاردنيين والتي تعهد وزير الصناعة الاردني بان يثيرها مع الجانب الاسرائيلي قبل توجهه الى هناك بيوم واحد فقد احيطت بالكتمان ولم يتطرق اليه الناطق الرسمي باسم السفارة الاسرائيلية لا من قريب او بعيد .

ويذكر ان وزير الصناعة قد ابدى انزعاجه الشديد من زيادة حجم الصادرات والواردات الاردنية عبر ميناء حيفا والتي لم يوازنها من الجانب الاسرائيلي بتحقيق زيادة مماثلة من المستوردات والصادرات الاسرائيلية عبر ميناء العقبة مؤكدا بانه سيفوض بجدية وبعمق نقاشنا حول هذا الموضوع .

وقال اذا لم يستجب الاسرائيليون لمطالبنا فان الجانب الاردني سيكون مضطرا عندئذ الى فرض غرامات على اية سلع يتم استيرادها او تصديرها من جانب رجال الاعمال الاردنيين . ورغم مبدأ التكلم من الجانب الاردني فقد اكد مستثمر في قطاع النقل البحري والبري الاردني بان تهديدات الوزير الاردني كانت مجرد مناورة لذر الرماد في العيون وتنفيس حالة الاستياء التي عبر عنها اعضاء غرفتي الصناعة والتجارة في عمان وطائفة كبيرة من الصناعيين والمهنيين والنقابيين الاردنيين نافيا بان يكون للوزير القدرة والصلاحية على فرض غرامات او الغاء الاستيراد على ميناء حيفا لاعتبارات سياسية وقانونية واقتصادية من اهمها ان الجانب الاردني قد وقع على اتفاقيات نقل تلزم الطرفين باستخدام موانيء البلدين لاغراض الاستيراد والتصدير طبقا لضوابط وتسهيلات منصوص عليها في الاتفاقيات . واستنادا لهذه النصوص فان للمستوردين والمصدرين الاسرائيليين والاردنيين مطلق الحرية باستخدام موانيء البلدين وبالصورة التي تؤدي الى تخفيض كلف الشحن البري والبحري مضيفا بان مصلحة الاسرائيليين بهذا المقياس ان يستوردوا ويصدروا عن طريق موانئهم لانها من حيث المناولة ورسوم التحميل والتنزيل واجور الشحن البحري اقل كلفة من استخدام ميناء العقبة .

وحتى بالنسبة للمستوردات الاسرائيلية من اليابان والهند وجنوب شرق اسيا التي يعتقد الجانب الاردني بانها اقل كلفة في حالة استيرادها عبر ميناء العقبة .

وذكر احد العاملين في قطاع النقل البحري طلب عدم الكشف عن اسمه ان اتفاقيات النقل المبرمة مع اسرائيل وما تتضمنه من ضوابط وتسهيلات لاتسمح لوزير النقل الاردني بفرض الغرامات التي تحدث عنها في حالة عدم استخدام الاسرائيليين لميناء العقبة ، كما انه لا يستطيع منع التجار الاردنيين من الاستيراد على ميناء حيفا كونها اقل كلفة وبحدود ٨ - ١٢ دولار للطن الواحد برا وبحرا وهي واحدة من الميزات التنافسية التي تساهم في تحويل المستوردات والصادرات الاردنية من ميناء العقبة الى ميناء حيفا وما سيترتب عليها من اثار مدمرة لميناء العقبة ، الا اذا تم الغاء الاتفاقية او تجميدها وهو خيار صعب حين يتهيأ الاردن رسميا للانضمام لمنظمة التجارة الدولية والقبول بشروطها التي تنص على الانسياب الحر للبضائع والغاء اية معوقات اجرائية او جمركية لها . الامر الذي يرتب على وزير الصناعة اذا كان جادا في حماية المصالح الوطنية ومن بينها ميناء العقبة ان يتوجه الى دمشق للتباحث مع الاشقاء العرب في موضوع اعتماد الموانيء السورية واللبنانية للمستوردات والصادرات الاردنية من والى شمال اوروبا باسعار منافسة للموانيء الاسرائيلية لقاء اعتماد السوريين ميناء العقبة لمستورداتهم وصادراتهم من جنوب شرق اسيا .

ما هو حجم الاستثمار الاسرائيلي فيها ؟

الاستثمارات الاجنبية تتضاعف بنسبة ٢٢٥٪ في سوق عمان المالي

الاهالي - اعلن مدير سوق عمان المالي ان حجم الاستثمارات الاجنبية في سوق عمان المالي حتى نهاية تموز من العام الحالي قد وصل الى ٥ر٢٨ مليون دينار فيما لم يتعدى ما تم استثماره من اجانب المستثمرين العرب والاجانب لنفس الفترة من العام الماضي ٨٠٠ الف دينار وبهذه الطفرة يكون الاستثمار قد قفز بنسبة ٢٢٥٪ .وقال السيد مارتو ان نسبة الاستثمارات الاجنبية في السوق وصلت الى ٧٠٪ من اجمالي الاستثمارات دون ان يقدم مزيدا من التفصيلات حول اسماء وجنسيات المستثمرين الامر الذي اثره العاملون ان مدير السوق لا يريد ان يكشف حجم الاستثمارات اليهودية وخاصة في القطاع الصناعي والفندقي الرابح والتي اخذت تتدفق الى السوق منذ ان صدر قانون سوق عمان المالي الجديد الذي حرر السوق من الضغوط والقيود التي لا تسمح للاستثمار الاجنبي واليهودي بالمضاربة في السوق والتي كانت محصورة في ظل القوانين الملغاة في المستثمرين الاردنيين والعرب والتي كانت تشترط حصول المستثمر الاجنبي على موافقة رئاسة الوزراء على الشراء والبيع .ويقول احد الوسطاء العاملين في السوق ان تحرير السوق والسماح للمستثمرين الاجانب واليهود لممارسة اعمال الوساطة طبقا للقوانين الجديدة ستتيح لليهود ظروفا افضل للمضاربة فيه والتحكم باسعار الاسهم والسيطرة على اسهم الشركات التي تحتل مواقع هامة وتفضيلية في الاقتصاد الوطني مضيفا بان سيطرة المستثمرين الاسرائيليين على هذه القطاعات عبر سوق عمان المالي سوف تهيء لهم ايضا على المدى القريب ظروفا مثالية وملائمة للتحكم بالفروع الخدمية والانتاجية الهامة في الاقتصاد الاردني وتوجيهها طبقا لمصالح الاقتصاد الاسرائيلي وسيبرز ذلك في تحويل عدد كبير من المنشآت الصناعية والخدمية الى فروع للشركات الاسرائيلية الكبرى !

جمال التميمي رئيس نقابة [illegible] مصفاة البترول والبتروكيماويات [illegible]

هنالك حد ادنى للاجور للعاملين في قطاع البتروكيماويات [illegible]

[illegible]

الاهالي : [illegible]

[illegible] حد ادنى للاجور في هذا القطاع ؟ ما هو هذا الحد ؟ هل هنالك خطة للنقابة لرفع مستوى الاجور ؟ وغيرها من الاسئلة التي فرضتها طبيعة الحوار .

جمال التميمي بدأ الحديث باعطاء خلفية عن النقابة مشيرا الى ان نقابة العاملين في البتروكيماويات تاسست عام ١٩٦٣ وان عدد المنتسبين لعضويتها حتى الان ٣٠٠٠ عامل وموظف . وانها تقدم الكثير من الجهد والعطاء من اجل رفع سوية العاملين في هذا المرفق الاستراتيجي واستعرض التميمي انجازات النقابة ونشاطاتها من اجل تحسين الاجور وتامين العلاج للموظفين وافراد عائلاتهم بعد ان تمكنت النقابة من خلال اتفاق جماعي مع ادارة الشركة من اعتماد ١١٠٠ جهة طبية في كافة محافظات المملكة من مستشفيات وعيادات لاختصاص وصيدليات ومراكز طبية .. الخ ، حيث بلغ عدد المنتفعين المستفيدين من التامين الصحي ٢٠ الف موظف ومنتفع .

كما اشار الى دور النقابة في عقد دورات تثقيفية في مختلف الاختصاصات ودورها الاجتماعي الذي جعل من عموم المنتسبين للنقابة وكانهم افراد اسرة واحدة .

هل هنالك حد ادنى للاجور ؟

في اجابته على هذا السؤال قال : نعم هنالك حد ادنى للاجور في قطاع العاملين بالبتروكيماويات مشيرا الى ان هنالك كادرا للموظفين وسلم رواتب بحيث يحدد راتب الموظف حسب مؤهله العلمي والعملي .

واضاف : الحد الادنى لراتب العامل ٤٥ دينار كراتب اساسي يضاف له (٧٠) دينار غلاء معيشة بالاضافة الى الراتب الثالث عشر والاستفادة من كافة الامتيازات مثل التامين الصحي وصندوق الوفاة والعجز وتابع : اننا في نضالنا النقابي معنيون بكافة العمال العاملين في المصفاة ومنشآتها سواء كانوا موظفين او عمال مياومة ، مشيرا الى ان عامل المياومة يحصل على نفس الراتب الاساسي (٤٥) دينار بالاضافة الى علاوة

[illegible]

صندوق الوفاة والعجز والتعويض

هل تضعنا في صورة نظام هذا الصندوق ؟

قال التميمي : لقد ابتدأ العمل في هذا الصندوق اعتبارا من ١/٣/١٩٨٧ وطبق على كافة الموظفين الذين عينوا قبل وبعد هذا التاريخ .وهذا النظام استحدث على اساس ان كل موظف يزيد راتبه الاساسي عن ١٠٠ دينار يساهم شهريا بـ ١٠ دنانير وعلى مدار ١٤ شهرا اي بواقع (١٤٠) دينار سنويا ، وكل موظف راتبه الاساسي اقل من ذلك فيساهم شهريا بـ ٥ دنانير وعلى مدار اربعة عشر شهرا واضاف : في حال انهاء خدمات الموظف او الوفاة او الاستقالة تتحقق له المزايا التالية :

أ - الحصول على ٢٠٠ دينار عن كل سنة عمل بها في الشركة قبل ١/١/١٩٧١ .

ب - كل موظف عين بعد ١/١/١٩٧١ وحتى ١/١/١٩٨١ يتحقق له ٣٠٠ دينار عن كل سنة خدمة .

ج - كل من استمر في عمله بعد ١/١/١٩٨١ او عين بعد هذا التاريخ يتحقق له ٤٠٠ دينار عن كل سنة خدمة .. لكن في حال فقدان الوظيفة او الفصل لاسباب تاديبية فانه لا يحصل الا على ما دفعه فقط

مطلوب علاوة صعوبة عمل

« الاهالي » التقت بعض العاملين في المصفاة لتسألهم عن مدى تلبية الاجور للحد الادنى لمتطلبات المعيشة .

السائق والميكانيكي محمود ابو الهوى الذي يعمل في شركة المصفاة منذ ١٢ سنة قال ان الراتب لا يلبي الحد الادنى من متطلبات المعيشة

○ قال ان الراتب لا يلبي الحد الادنى من متطلبات المعيشة ، ويجب ان يحصل العاملون في هذا القطاع على علاوة صعوبة العمل نظرا للاخطار التي يتعرضون لها وكذلك الروائح والغازات التي يتاثر بها العاملون .

○ عبدالله الخطيب محاسب في

[illegible]

والسلام ، وبالتالي لا بد من ان يحصلوا على امتيازات وعلاوات خاصة مرتبطة بطبيعة عملهم .

جمال التميمي قال : اذا ما قيست اوضاعنا الاقتصادية ببقية الشركات الموازية مع الاخذ بعين الاعتبار خطورة واهمية العمل في المصفاة ، فاننا نطمح ان تكون اوضاعنا ورواتبنا ومزايانا افضل من تلك المؤسسات .

دور النقابة في مواجهة الفصل

وفي اجابة على سؤال حول دور النقابة بشان حقوق العامل في الصندوق عند فصله اجاب بانه يصار الى تشكيل لجنة تتكون من المدير العام رئيسا ، مدير شؤون الموظفين ، مدير دائرة الموظف التي اوصت بفصل العامل من العمل ، ومندوب من النقابة .. حيث يتقدم الموظف في حال تظلمه باستدعاء يشرح فيه شكواه ، وتنظر اللجنة من الناحية الانسانية والموضوعية بهذه الشكوى ، وعلى ضوء ذلك توصي اللجنة حسب قناعتها اما باعطائه ٥٠٪ من مجمل مستحقاته او تقر مبدا الفصل اذا كانت هنالك مشكلة مخلة بالامانة .

واضاف : اذا كانت مدة خدمته اكثر من ١٥ سنة ، فياخذ حقه كاملا ، واذا استقال وله مدة خدمة ما بين ٥ بـ ٧ سنوات فياخذ ٥٠٪ من مجموع مستحقاته .

توجهات النقابة

وحول خطة النقابة في مجال الاجور قال :

النقابات العمالية نقابات مطلبية ولا تمر دورة من دورات النقابة الا وتتقدم بلائحة مطالب وتحقق للعاملين انجازات ومزايا عديدة .ومن خلال عضويتي المتصلة في الهيئة الادارية للنقابة منذ عام ١٩٧٦ وحتى الان اشير الى ان جهد الهيئات الادارية المتعاقبة يكاد يكون متميزا قياسا مع بقية النقابات الشقيقة .

واضافة : هنالك تواصل ما بيننا وبين الهيئة العامة حول مجمل القضايا لايجاد الحلول المناسبة لها من خلال الحوار والاتصالات المستمرة مع ادارة الشركة .وقال : ان خلال المطالبات المستمرة للنقابة فقد تحقق اعتبار من ١/١/١٩٩٨ زيادة عامة وشاملة وبالتساوي لجميع الموظفين مقدارها (١٣) دينار ، ونسعى الى تحقيق العديد من المزايا للعمال والموظفين من خلال الاتفاقات الجماعية التي بلغ عددها (٥) اتفاقات منذ عام ١٩٧٦ .

الوسائل

وحول الوسائل التي تستخدمها النقابة لتحسين الاجور وحل النزاعات قال : نلجأ احيانا للمحكمة العمالية ، وقد سبق ان حولت قضيتان اليهذه المحكمة تتعلقان بالتامين الصحي ورفع الاجور (زيادات عامة وشاملة بشكل موحد) وبخدمات النقل لدوائر عمان .. وقد كسبنا احداهما والاخرى نتائجها ليست بالمستوى المرضي واضاف : الاوضاع الاقتصادية المأزومة ، وهذاالكم الهائل من جيش العاطلين عن العمل والعمالة الوافدة ، كلها تشكل حزمة من التحديات التي تواجهنا في مطالبتنا ، اضافة للمعطيات السياسية الراهنة ، لذلك نلجأ بقضايانا الى الادارة العامة وبوسائل ودية متوازية لايجاد الحلول المناسبة لمعظم قضايانا مع التاكيد على ان راس المال يحاول في ظل هذه الاوضاع الانتقاص من بعض الحقوق للعاملين .. ومع الاشارة ايضا من العلاقة بين النقابة والادارة تتسم بشكل عام بالحذر الى حد كبير .

سلاح الاضراب

هل سبق وان لجأت النقابة الى سلاح الاضراب لتحقيق مطالبها بشان الاجور وغيرها من حقوق العاملين ؟

اجاب جمال التميمي بقوله : في بداية ما يسمى بالتحول الديمقراطي عقدنا اجتماع للهيئة العامة حضره اكثر من ٢٥٠٠ موظف ودعي اليه عدد من النواب يمثلون الطيف السياسي حيث اتخذ قرار بالاجماع بالاضراب عن العمل عام ١٩٩١ بعد ان تعثرت المفاوضات بين النقابة وادارة الشركة بشان تحسين اجور العاملين وغيرها من القضايا المطلبية .وقبل انتهاء مدة الانذار الرسمية تدخلت وزارة العمل للتوفيق بين النقابة وادارة الشركة واضاف : ان المواد الخاصة بالاضراب في قانون العمل القديم والجديد مواد صورية ، فاذا تدخل الوزير من خلال مندوب التوفيق قبل يوم من انتهاء مدة الانذار المحددة بـ (٢٨) يوما يلغى قرار الاضراب .. لـذلك نستخدم اتصالاتنا وعلاقاتنا وقدراتنا لايجاد الحلول لمعظم قضايا العمال بشكل مباشر او من خلال وزارةالعمل ، حيث تعتبر الجهات الرسمية الاضراب في هذا المرفق الاستراتيجي اخلالا بالامن !!

وزارة منحازة

وحول دور وزارة العمل في تسوية قضايا العمال والاجور على راسها قال التميمي : الاصل ان تكون وزارة العمل حيادية في مساعيها لتسوية قضايا العمال مع اداراتهم ، لكنها تلجأ في كثير من الاحيان للانحياز الى جانب اصحاب العمل والضغط على العمال للقبول بالامر الواقع . وتمنى على وزارة العمل ان تنشط في تسوية النزاعات العمالية في مدة زمنية اقل بكثير مما هو متبع حاليا واضاف : من حق العمال المطالبة بتحسين ظروف عملهم دون مبالغة او تهويل ، ومن واجب الشركات ان لا تلحق الغبن والضيم بالعمال لانهم الاداة الرئيسية في العملية الانتاجية ناهيك عن حق العامل في الامن الوظيفي والمعيشي .

اتحاد منحاز

[illegible] ..ومهذا كان الاولى ان تدعم مصالح الجماهير الشعبية من الاتحاد الذي يفترض فيه ان يدافع عن مصالحها لقد وقفت قيادة الاتحاد ضد العمال عندما قامت بتوجيه انذارين خلال اسبوع واحد الى عمال الكهرباء المضربين والى نقابة العاملين في قطاع الكهرباء ، وهذا يتنافى كليا مع الغايات التي وجد من اجلها الاتحاد العام ، وكان من المفروض في قيادة الاتحاد ان تكون بين العمال المضربين في حالة انعقاد دائم بدلا من الانحياز الى جانب ارباب العمل .

التنسيق مع النقابات الاخرى

وحول التنسيق مع النقابات الاخرى على بشان النضالات المطلبية اشار التميمي ان علاقات نقابة العاملين في قطاع البتروكيماويات مع بقية النقابات تتحدد في ضوء علاقة كل نقابة مع قواعدها العمالية وانحيازها الى جانبهم ، مبينا ان النقابة تنسق في كثير من القضايا مع نقابة العاملين في قطاع الكهرباء .

الضمان وراتب التقاعد

اما بشان الراتب التقاعدي في قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي ، اشار الى انه تم رفع العديد من المذكرات امن اجل تعديل نسبة التقاعد من ١/٥٠ والمطالبة بالتامين الصحي لكافة العمال الذين ليس لديهم تامينات صحية ، والمطالبة كذلك بشمول العمال بالتامين الصحي بعد سن التقاعد ، بالاضافة الى المطالبة بتطبيق مادة التامين ضد البطالة .

المادة المعطلة

واشار جمال التميمي الى المادة (٥٢) في قانون العمل التي تدعو الى تشكيل لجنة من اطراف الانتاج باعداد متساوية لتحديد الحد الادنى للاجور ، مبينا انها لا تزال معطلة عن قصد لصالح ارباب العمل ، اذ انه في غياب تطبيق هذه المادة يلجأ اصحاب العمل الى تشغيل العمالة الوافدة باخفض الاجور .

وقال التميمي : ان تطبيق هذه المادة وتفعيلها يساهم الى حد كبير في حل مشكلة البطالة .

● وحدات التكرير في المصفاة

حق العودة قضية نضالية سياسية

٦/٢

ثالثا : مقاومة التوطين والتصفية في الزمن القومي

اذا كان الفلسطينيون عموما قد فشلوا في محاولاتهم الاولى للتعبير عن انفسهم سياسيا واقامة كيانهم الوطني ، واذا كانت محاولات اللاجئين للعودة الى ديارهم ، فرادى وجماعات ، بالقوة وبالتسلل ، قد فشلت ، فان وجودهم على الارض العربية ، او تحت السلطات العربية ، كان يستدعي منهم مقاومة من نوع جديد تتمثل في مقاومة التوطين والتصفية ، حيث يمكن التمييز هنا في مرحلتين من الرفض والمقاومة الفلسطينية في النصف الاول من الخمسينات :

اولا : الرفض الشعبي : وتمثل في رفض الواقع التعيس المتشكل في مخيمات اللجوء ، ومقا ومة عوامل التبديد والطمس والفناء ، بالمزيد من المثابرة والاجتهاد والعمل والابداع في مواجهة الفقر والحرمان والتخلف واستعادة الوعي الذاتي والتوازن النفسي في سنوات النكبة الاولى ، ثم الحفاظ على الذات والتماسك النفسي والاجتماعي والروح التضامنية ، ببناء المؤسسات الاجتماعية والخيرية والثقافية الخاصة بهم في مواجهة اجراءات الحصار والاذلال في مختلف النواحي ومعظم التجمعات ، ومحاربة مشاريع الاسكان والتوطين المطروحة حلا للقضية الفلسطينية ، بالعرائض والبيانات والاضرابات والمظاهرات الاحتجاجية التي تخللها بعض العنف هنا وهناك .

ثانيا : الرفض السياسي : وتمثل في رفض الواقع العربي المسيطر على مقدرات الفلسطينيين ، والمهيمن على حركتهم وارادتهم وقرارهم ، استنادا الى نمو الاحساس بالذات وتعزيز الشعور الوطني واستعادة الوعي الوطني والتعويض عن الحرمان السياسي بالانخراط بنشاطية عالية في الاحزاب والتنظيمات القومية والاسلامية واليسارية باعتبارها المتنفس العربي المتاح امام الفلسطينيين للتعبير عن انفسهم ولخدمة قضيتهم الوطنية ، وقد لعب الفلسطينيون دورا بارزا في حركة القوميين العرب ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، والاحزاب الشيوعية وحزب التحرير الاسلامي .وفي النصف الثاني من الخمسينات ، كان المد القومي يتعاظم تحت تاثير ضد العدوان الثلاثي على مصر ، والوحدة المصرية ـ السورية ، ومحاربة النفوذ الامبريالي الغربي ، والمواقف السياسية القومية والسياسة التحررية للرئيس عبد الناصر .وفي هذه الحقبة ، تراجع مفهوم « العودة » بالمنظور الاسلامي التبشيري الجهادي ، انتظارا لقيام دولة الخلافة الاسلامية ، وبالمنظور الشيوعي الشرعي الواقعي والتصالحي التزاما بخط المرجعية السوفيتية ، وتقدم مفهوم « العودة » في اطار المشروع القومي التحرري الناهض ، القاضي بالتحرير الكامل لفلسطين والتدمير الشامل لاسرائيل والعودة المشرفة الكريمة للاجئين ، وبالتالي ، فان حق العودة في الفكر السياسي القومي : ـ لم يناقش باعتباره قضية منفصلة عن القضية الام ، قضية الوطن الفلسطيني السليب .

ـ ولم يعالج باعتباره جزءا من الشرعية الدولية ، بل باعتباره قضية نضالية عادلة .

ـ ولم ينظر اليه كقضية لاجئين انسانية فقط ، بل كقضية عربية سياسية بالدرجة الاولى.

ومن هنا ، فان الموقف في مسالة العودة في الحقبة القومية ، كما جاء في ادبيات البعثيين والقوميين العرب والناصريين ، تاثر بالموقف المتشدد من الوجود الاسرائيلي ذاته ومن التسوية السياسية باسرها ، فكان قوامه الرفض لانصاف الحلول ، واولها قرار التقسيم، والرفض للمشروعات الدولية ، تدويلا وتوطينا واسكانا ، واعتبار ان لعودة اللاجئين طريقا واحدا هو طريق الثار والانتقام من الصهاينة والتدمير لكيانهم الغاصب ، والتحرير الكامل لفلسطين وبالتالي العودة المظفرة .

رابعا : حق العودة في زمن العنف الثوريـ اذا كان النصف الثاني من الخمسينات قد شهد تصاعد المد القومي ، وتعزيز المنظمات القومية وسيادة الفكر السياسي القومي ومفهومه (الوحدوي التحرري) لحل الصراع العربي ـ الصهيوني واعادة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم ، فان النصف الاول من الستينات قد شهد ولادة العامل الوطني الفلسطيني وتحوله الى مرحلة التعبير عن الذات عبر تشكيلات وتنظيمات خاصة به مستقلة او شبه مستقلة .وقد لعب العامل الذاتي وتطوره الاجتماعي والسياسي ، وكذلك عوامل موضوعية محبطة دورها في التعجيل بابراز الشخصية الوطنية الفلسطينية التي حملت حق العودة نحو مرحلة جديدة .

وفي ذلك الزمن ، يمكن التمييز بين مرحلتين :

الاولى : مرحلة الازدواجية الفلسطينية بين القومي والقطري التي مثلتها كل من م . ت . ف . وحركة « فتح » بشكل رئيسي (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧) وعبر عنها الميثاق القومي .فقد جاءت ادبيات وممارسات م . ت . ف . في اطار التفكير السياسي القومي والنظرية القومية لحل الصراع ، بينما شكلت ادبيات وممارسات « فتح » تمردا على التفكير السياسي السائد باتجاه صياغة فكر سياسي وطني . لكن في الموقف من قضية اللاجئين وحق العودة لم يكن الاختلاف كبيرا ، حيث تعامل معها الطرفان من منظور الحرب التحريرية الشاملة المؤدية الى تدمير الكيان الصهيوني كاملا وتحرير فلسطين كاملة واعادة اللاجئين الى وطنهم وممتلكاتهم بالقوة ، وبالتالي الرفض الكامل للتسوية السلمية ، والحل السياسي ، والمشاريع والقرارات الدولية ، بما فيها قرار التقسيم ١٨١ وقرار العودة ١٩٤ .

الثانية : مرحلة سيطرة الفصائل الوطنية ، المقاومة ، العمل الفدائي ، على المسرح السياسي الفلسطيني بعد هزيمة الانظمة العربية (١٩٦٧ ـ ١٩٦٨) ، وعبر عنها الميثاق الوطني .

واذا كان اللاجئون الفلسطينيون قد لعبوا دورا بارزا في اقامة م . ت . ف ويعود لهم الدور الابرز في تشكيل وحدات جيش التحرير الفلسطيني ومجموعات الفدائيين الفلسطينيين (١٩٦٥ـ ١٩٦٦) ، فانهم تحملوا العبء الاكبر في النهوض الوطني واعادة تشكيل م . ت . ف. وفي بناء التشكيلات الفدائية بعد حزيران ١٩٦٧ وفي الدفاع عن الثورة ووجودها واستمراريتها .

وفي هذه المرحلة ، تعامل الفلسطينيون مع حق العودة بطريقة صارمة ، على اساس ان العنف الثوري ، الكفاح المسلح ، التحرير الكامل هو الطريق لاعادة اللاجئين ، اي تطبيق حق العودة بالقوة .

وفي هذا الشان نلاحظ :

اولا : ان حق العودة في هذه المرحلة تماهى في هدف التحرير ، وتوارى خلف ضجيج البنادق والمدافع ، ولم يمنح خصوصية ومكانة متميزة خاصة به . وقد نظر الى الجوانب الانسانية لقضية اللاجئين باحتقار وازدراء ، وكذلك الى بطاقة التموين الخاصة بالاونروا باعتبارها رمز الذل والمهانة ، على قاعدة ان « هويتي هي بندقيتي » . ويمكن القول ان قضية اللاجئين تاهت بين الشعارات الثورية الكبيرة ، ولم تخضع للتدقيق القانوني والسياسي والفقهي الا في فترة متاخرة . فكان اغلب القادة والمسؤولين والمثقفين يجهلون تلك الابعاد .

ثانيا : ان علاقة اللاجيء الفلسطيني بالثورة . وبالعنف الثوري لم تكن مجرد علاقة عاطفية بالشعار ، بل كانت علاقة ميدانية مباشرة ، لان الثورة على الاغلب قامت على اكتاف اللاجئين في الداخل والخارج ، فكانوا هم وقودها الأساسي وهم الشهداء والضحايا والمستهدفون ، وقد كانوا الاكثر تضررا ، خاصة في الخارج ، لان العمليات الانتقامية والمضادة والاشتباكات ، سواء مع العدو او السلطات المحلية او الداخلية ، كانت تجري في مخيماتهم ومناطق تجمعهم .

ثالثا : ان اللاجئين كانوا اكثر حساسية تجاه المشاريع والمبادرات والاقتراحات التسووية السياسية ، لانهم يعتبرون ان التسوية ستتم على حسابهم . لذلك كانوا يتخذون مواقف انفعالية مسبقة من رموز تلك المشاريع في زمن النهوض الثوري لاعتقادهم انها تنسف المشروع الثوري الاستراتيجي للفلسطينيين .

القيادة الوطنية في القدس تدعو الى مقاطعة انتخابات البلدية الاسرائيلية :

شعبنا في القدس جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني

القدس ـ دعت القوى الوطنية في القدس جماهير المدينة الى مقاطعة انتخابات البلدية الإسرائيلية المزمع اجراؤها في شهر تشرين الثاني المقبل . واكد بيان اصدرته هذه القوى ، وحمل توقيع القيادة الوطنية في القدس ، ان الانتخابات البلدية هذه جزء من الحق السيادي للشعب الفلسطيني ، وان ابناء القدس هم جزء لا يتجزأ من الشعب العربي الفلسطيني ، وان مقاطعة الانتخابات البلدية الإسرائيلية هي تاكيد للانتماء الوطني والسياسي ورفض للاحتلال والضم .

واستعرض البيان المحاولات الإسرائيلية الدائبة لفصل مدينة القدس عن محيطها وانتمائها العربي الفلسطيني والتي توجتها باغلاق المدينة في وجه كافة ابناء الشعب الفلسطيني ، وبين ان هذه المحاولات تستهدف قطع الصلات والروابط الروحية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين المدينة وسكانها من جهة ، وبين باقي ابناء شعبنا في الوطن والخارج .

واشارت القوى الوطنية في بيانها الى محاولات عدد من الاوساط الإسرائيلية في الاونة الاخيرة تزيين مشاركة ابناء القدس المحتلة في الانتخابات البلدية الإسرائيلية عبر ترويج الادعاء بان هذه المشاركة لا تحمل طابعا سياسيا بل خدماتيا ، ومن جهة اخرى ، تلفيق روايات عن موافقة جهات فلسطينية على مشاركة ابناء القدس العرب في هذه الانتخابات بحجة التاثير المزعوم على مجريات الصراع والمنافسة بين الاحزاب الاسرائيلية .

واكد البيان ان التناقض والخلاف بين الاحزاب الصهيونية المتنافسة على بلدية القدس لا يمكن ان يرتقي الى طبيعة ومستوى التناقض بين شعبنا باسره وبين الاحتلال وحكوماته وادواته المتعاقبة .

ورفضت القوى الوطنية الفلسطينية مبدأ المساومة على الحقوق الوطنية والانتماء السياسي مقابل الخدمات المختلفة التي هي حق ثابت تكفله القوانين والمواثيق الدولية .

واكدت ان موقف المقاطعة هو موقف يحظى باجماع كافة القوى والفصائل والمؤسسات وان اي خروج عنه هو خروج عن الصف الوطني . واوضح البيان ان موقف المقاطعة يسري على كافة مراحل العملية الانتخابية وتحضيراتها ، بما في ذلك اللقاءات الانتخابية بالمرشحين ومندوبين ومستشاريهم ، ومقاطعة الانتخابات ترشيحا واقتراعا واية اشكال للدعاية الانتخابية .

وطالب بيان القيادة الوطنية رجال الدين الاسلامي والمسيحي توضيح هذا الموقف من خلال الخطب والمواعظ الدينية ايام الجمع والاحاد .

عن الزميلة المنار (رام الله)

حماس تحذر السلطة حول حياة عماد عوض الله

الاهالي ـ اصدرت حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بيانا عبرت فيه عن قلقها من اعلان شرطة الحكم الذاتي بان المجاهد الأسير عماد عوض الله الذي تحتجزه اجهزة استخبارات السلطة منذ اذار / مارس الماضي في ظل اجراءات امن مشددة ، قد تمكن من الافلات من اسره .

وشككت (حماس) في هذه الرواية نظرا لحجم وطبيعة وشدة الاجراءات الامنية واكدت على تحميل المسؤولية للشرطة من خبر اختفاء المجاهد عوض الله لانه براي (حماس) يثير الكثير من التساؤلات حول نوايا السلطة تجاهه خاصة بعد ان فشلت اجهزتها الاستخبارية في انتزاع معلومات منه حول مكان اختفاء شقيقه المجاهد عادل عوض الله ، مثلما فشلت في مساومته للاعتراف بالتورط في جريمة اغتيال الشهيد القائد محي الدين الشريف مقابل اطلاق سراحه .

وحذرت حماس من ان تكون المزاعم حول اختفاء المجاهد عماد عوض الله مقدمة لاستشهاده .

بقلم : رسمي عبد الغني

الازمة دورية للعراق مع الادارة الاميركية ، وبالتالي مع مجلس الامن الذي اقتنصت منه قرارات في ظروف تختلف عما هي اليوم ، واسست عليها استراتيجية اميركية خاصة ازاء العراق ، عنوانها استمرار فرض العقوبات والحصار حتى يلتزم تماما بتنفيذ قرار مجلس الامن الخاص بفرض هذه العقوبات لنزع اسلحة الدمار الشامل .ولكن هذه الازمة تاخذ شكلا جديدا في كل مرة . فالازمة التي انفجرت في نهاية العام السابق ٩٧ ، وحشدت امريكا بوارجها الحربية وحاملات الطائرات وانضمت اليها بريطانيا ، لم تجد صدى لقعقعة السلاح هذه على المستويين العربي والدولي ، حتى من الد خصوم العراق ابان حرب الخليج الثانية اثر دخول القوات العراقية للكويت . وقليلة هي الاطراف التي صفقت لدق طبول الحرب الاميركية تلك .

لم تتغير الظروف كثيرا في الازمة الجديدة ، فالثالوث الدولي (فرنسا ، روسيا ، بكين) الذي لم يشجع الادارة الاميركية في الازمة ما قبل الاخيرة زاد من تعاونه مع بغداد . والدول العربية كذلك ، وخاصة مصر وسوريا والسعودية (الثالوث العربي) . والعملية السياسية في الشرق الاوسط ازدادت تعقيداتها بفعل سياسة حكومة الليكود التوسعية الاستيطانية وجمود مسارات المفاوضات ، وان كان هناك تشابه واحد في الظروف الرئاسية الاميركية فهو في فضيحة مونيكا غيت ، التي انفجرت مع الازمة السابقة كما هي متفجرة على نحو اشد سخونة في الازمة الحالية . وفي هذا الاطار ، يمكن القول ان شكلا جديدا لهذه الازمة غابت عنه دقات طبول الحرب وحشد الاساطيل ، ليحل محلها تصريحات مراوغة ومرنة ومتناقضة احيانا على لسان المسؤولين في الادارة الاميركية وحتى على لسان المسؤول الواحد منهم .فالسيد بتلر ، رئيس لجنة « انسيكوم » الدولية الخاصة بالتفتيش والرقابة على نزع اسلحة الدمار الشامل في العراق اعطى تصريحات ايجابية عن تعاون العراق . ولكن في اجتماع مع طارق عزيز بث خبره التلفزيون العراقي على مدى ساعة ونصف ، وعرض فيه طارق عزيز وثائق دعمت ايفاء العراق بالتزاماته ، وطلب في النهاية من بتلر نقل هذا لمجلس الامن ، جوبه هذا الطلب بالرفض من قبل بتلر ، الذي قطع مهمته وعاد الى واشنطن ، مما دفع العراق الى الاعلان عن وقف تعامله مع اللجنة التي يراسها بتلر انطلاقا من ان بتلر « الاميركي » لا يريد انهاء عمل اللجنة ليبقي على حالة الحصار وفرض العقوبات الى ما لا نهاية .

فراغ بتلر : القصور الرئاسية .. وغاز « في اكس »

في ازمة نهاية العام السابق ، كانت الذريعة ان العراق منع فريق التفتيش الدولي من الدخول الى القصور الرئاسي . والازمة الحالية ذريعتها ان اللجنة وجدت ما يشير الى ان العراق قد انتج غاز الاعصاب « في اكس » ، الذي نفى العراق مرارا وتكرارا انتاجه . كما سبق وان نفى وجود اي شيء له علاقة باسلحة الدمار الشامل في القصور الرئاسية ، التي ، بعد تفتيشها ، لم تقدم لجنة بتلر اي دليل على العثور على شيء ما .

اتفاق شباط ٩٨ الذي تم توقيعه بين كوفي انان ، الامين العام للامم المتحدة ، وطارق عزيز ، نائب رئيس الوزراء العراقي ، والذي اعتبر في حينه نقطة لصالح العراق ، باعتبار ان هذا الاتفاق يمكن ان يشكل خطوة لفكفكة القبضة الاميركية عن قضية العراق مع الامم المتحدة ، والذي تلته تصريحات ايجابية متوالية من لجنة التفتيش الدولية « انسيكوم » ومن اطراف عديدة في العالم ، وفي مقدمتها الثالوث الدولي للتعجيل في اغلاق ملف الاسلحة الكيماوية والانتقال للبحث في سبل تطوير اتفاق النفط مقابل الغذاء ، كماجعل العراق في وضع متفائل بان رفع العقوبات بات وشيكا وقد يتحقق قبل نهاية العام الحالي ، وخاصة في تشرين الاول ، حيث من المفترض ان يتوقف مجلس الامن ، حينئذ ، امام التزام العراق بالقرارات الدولية .

وقد بدد هذا التفاؤل موضوع غاز الاعصاب « في اكس » ، الذي قد يعيد الازمة مجددا الى البداية ، كما في ازمة تفتيش القصور الرئاسية والتي نتهت باتفاق شباط .

فهل يعود كوفي انان ليلعب دوره كامين عام للامم المتحدة لينقذ الوضع من جديد من ازمة متفجرة

● طارق عزيز

● ريتشارد باتلر

الاجابة حتى الان عند امريكا :

مارتن انديك ، مساعد وزيرة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الادنى ، وفي مداخلته امام مجلس النواب الاميركي في نهاية شهر تموز الماضي ، حدد بوضوح السياسة الاميركية تجاه العراق ، وهي في الغالب ، السياسة المخطط لها والمعمول بها كذلك . حيث اكد انديك ان اميركا لن تسمح للعراق بالعودة الى الاستفادة من خمسة عشر مليار دولار من عائدات النفط لاستعادة قدرته على تهديد المنطقة . لان هذا يشكل تهديدا غير مقبول لمصالح امريكا الحيوية . وبالتالي لا بد من رحيل صدام حسين عن السلطة . وهذا يتطلب دعم معارضة عراقية موحدة وتشجيعهاعلى العمل من اجل تحقيق هذا الهدف ، بحيث يعود العراق الى الحظيرة الدولية من خلال نظام جديد ياخذ بالديمقراطية وحقوق الانسان !

وهذا ما اكده ايضا مسعود البرزاني ، زعيم الحزب الوطني الكردستاني ، نقلا عن ديفيد يلش ، نائب مساعد وزيرة الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط ، الذي قال ان العقوبات لن ترفع والعلاقات لن يتم تطبيعها ولن تكون هناك مصالحة مع العراق .

ويمكن البحث في ما هوابعد من التصريحات وان كانت قد رشحت سابقا اقوال تفيد بان ما هو مطلوب من النظام العراقي حتى يرفع الحصار وتتوقف العقوبات ، هو ان يدخل ترتيبات الشرق الاوسط الاميركية ـ الاسرائيلية ، اي تاييد الاتفاقات مع اسرائيل والاعتراف بها .اذن ، لا مجال للتفاؤل او التشاؤم في العراق ، او خارجه ، بامكانية ان تتراجع الادارة الاميركية عن سياستها المعادية للعراق ، والتي تجد في استمراره على موقفه ما يدعو الى استمرار هذه السياسة ، بل ربما اللجوء الى اشكال اخرى من العمل ، لان حالة الحصار والعقوبات لم تقض على النظام العراقي ، بل تعايش معها بشكل او باخر ، بالرغم من المعاناة الكبيرة التي يعانيها الشعب العراقي ، وخاصة على الصعيد المعيشي ، الغذاء والدواء .

فعوامل الازمة قائمة ، مما يبقي على تواصلها ، وان كان لا بد من تسجيل مراكمة نقاط لصالح العراق على امريكا .فكوفي انان ليس بالضرورة ان يتفق مع السيد بتلر . وهذا ماعبر عنه في تصريح له بعد اعلان العراق عن مقاطعة لجنة بتلر ، حيث قال ان الوقت ربما حان لتقويم شامل لالية العقوبات، وان العراقيين يشعرون انهم مهما فعلوا لن يعترف السيد بتلر ومجلس الامن بجهودهم .

هذا يعطي مصداقية لمطلب العراق المتكرر بضرورة اعادة تشكيل اللجنة الخاصة ونزع الهيمنة الاميركية عنها باشراك الاخرين من دول مجلس الامن ، وان تكون رئاستها بالتناوب ، ومرجعيتها الامم المتحدة ، وكذلك اعتراض جامعة الدول العربية على تصرفات بتلر وتصريحاته، خاصة وان الفاصل بين الازمتين ، نهاية العام والازمة الحالية ، حمل وقائع مثيرة من قبل دول ليست بعيدة عن العراق (التفجيرات النووية في الهند والباكستان ، الصاروخ الايراني .. الخ) مضافة اليها الغطرسة الاسرائيلية في السياسة الاستيطانية والبلطجة في حيازة الاسلحة النووية ، وتعطيلها لحتى الان الالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة .

خيارات العراق وخيارات امريكا :

ربما يصح القول بان العراق قد يجد خيارات متنوعة للتعايش مع السياسة الاميركية والصراع معها . فهو يوقف التعاون مع لجنة بتلر ، ولكن يبقي على الرقابة الدولية الثابتة للتفتيش ، التي تواصل عملها بشكل اعتيادي . كما انه سعى ويسعى للانفتاح على اشقائه العرب وخاصة الثالوث المؤثر (مصر ، السعودية ، سوريا) ، ونجح الى حدود في تطبيع العلاقات معهم ، وكذلك على الثالوث الدولي (فرنسا ، روسيا ، الصين) ، كما ان للعراق في الدوائر الاميركية الاقتصادية مكانة تجتذب الطمع في الاستثمار ما بعد رفع العقوبات ، وقد تتسع هذه الخيارات او تضيق وفق ما يراه العراق من تجاوب مع العديد من الاطراف وبخاصة المؤثرة منها ، ولا يجد حرجا من الدعوة الى قيام علاقات اكثر من طبيعية مع الجارة ايران ، التي قد يجد فيها منفذا جديا لكسر الحصار الاميركي عليه .

ومن المستبعد جدا ان يلجا العراق الى خيار التوافق مع الارادة الاميركية ـ الاسرائيلية في المنطقة ، « لان الذي يجرب المجرب عقله مخرب » . فالعراق يشاهد ما يدور يوميا مع الاطراف التي تجاوبت مع هذه الارادة وكيف تمارس اسرائيل بدعم اميركي سياستها مع هذه الاطراف التي اقل ما يقال فيها انها سياسة الهيمنة والاخضاع المهين .تتسع خيارات العراق وتضيق خيارات الادارة الاميركية ، . فاللجوء الى حشد الاساطيل والبوارج حاملات الطائرات والتلويح بالعصا الغليظة لم تعد سياسة مجدية او مستساغة من اطراف عديدة في المنطقة والعالم . والاهم من هذا لم تعد هذه العمليات مدفوعة الاجر دن غير الخزينة الاميركية وهذا ما يجعلها خاضعة للفحص والتدقيق ليس فقط من الزاوية السياسية ، بل المالية ايضا .

كما ان حالة الهوس والخذلان التي سادت العالم عند انهيار الاتحاد السوفييتي قبل سنوات لم تعد حالة مستديمة او قائمة كما كانت . يضاف لهذا حالة العداء المتزايد للسياسة الاميركية في المنطقة والعالم . وما التفجيرات الاخيرة في افريقيا الا دليل اضافي بما يدفع الادارة الاميركية الى البحث والعمل من اجل حماية تواجدها باشكاله المختلفة بتكلفة امنية باهظة من مختلف الزوايا .

يبقى ان الخيار الذي قد تجد فيه الادارة الاميركية بعد فشل سياسة الاحتواء المزدوج لايران والعراق منفذا وتنفسا لمازق سياستها ازاء العراق هو ما حاولت مؤخرا من الدفع باتجاهه ، وهوايجاد بديل للنظام القائم من خلال تنشيط معارضة ، اقل ما يقال عنها انها عملية اميركية غير مستحبة في العراق ، بغض النظر عن موقف الشعب العراقي من نظامه . والقصى ما يمكن ان تقوم به هو تفجيرات تثير غبارا اعلاميا ليس اكثر .عملية عض الاصابع بين العراق والادارة الاميركية تتواصل . ولا يبدو ان العراق سيتوجع قبل الاخر ، لان الاصعب فات . فالحرب عليه وحصاره بلغا ذروتهما وبدأ العد التنازلي لسياسة الترهيب والضغط .

لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق

الوقت مناسب لتجديد التحرك لفك الحصار

عمان ـ الاهالي ـ استانفت الخميس الماضي لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق اعمالها اثر تشكل بوادر لازمة تلوح في الافق وادت الى مطالبة العراق لمجلس الامن باقصاء بتلر عن رئاسة لجنة التفتيش على الإسلحة العراقية .

وقد اتخذت لجنة التعبئة الوطنية عدة قرارات وتوجهات في نطاق مهماتها .. وافاد معالي الاستاذ سليمان عرار رئيس اللجنة ان الظروف الدولية والعربية مناسبة

● سليمان عرار

الان للشروع في تحرك شعبي اردني / عربي من اجل الدعوة المنتجة لفك الحصار عن العراق وخصوصا في جانبه العربي .ومن جانب اخر فقد قررت اللجنة اصدار بيان سياسي جوهره المطالبة بفك الحصار عن العراق والقيام بزيارة تضامنية لسعادة السفير العراقي ، وارسال مذكرات الى الملوك والامراء والرؤساء العرب حول الحصار على العراق الذي تاكل عربيا ودوليا . وارسال مذكرات الى اعضاء مجلس الامن ، والاتحاد الاوروبي .كما اتخذت اللجنة توجهات لاعلام مختلف الاحزاب العربية بهذا النشاط والطلب منها التحرك في سبيل الدفع بفك الحصار عن العراق .

الأهالي
اسبوعية سياسية جامعة
لسان حال حزب الشعب الديمقراطي الاردني (حشد)
رئيس التحرير المسؤول
سالم النحاس
مدير التحرير
عليان عليان